بسم الله الرحمن الرحيم

المسلمون في ألمانيا

الوجود الإسلامي في ألمانيا عبر القرن الميلادي العشرين

(مسجد شفيتسينجن - Schwetzingen عام ١٧٩٣م أقدم المساجد في ألمانيا)

تم تحرير هذا الكتيب في ١ / ١١/ ٢٠٠١م، ونشر بصيغة دراسة في حولية "أمتي في العالم" التي صدرت في مطلع عام ٢٠٠٢م، في ٦ مجلدات حول المسلمين وأهم قضاياهم خلال القرن الميلادي العشرين. الناشر: مركز الحضارة للدراسات والبحوث في القاهرة / مصر

نبيل شبيب

تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١م

المحتويات

صفحة

٢ **أولا: تمهيـد:**

١- معطيات أساسية:

(معطيات تاريخية واستشراقية - معطيات دينية ومذهبية - معطيات الإطار الدستوري والقانوني- المعطيات السياسية والاجتماعية)

٢- محاور البحث

٣- كلمة في المصادر

١٠ **ثانيا: المنطلقات التاريخية**

١- نبذة عن ألمانيا

٢– احتكاكات تاريخية مع الإسلام

٣- ملامح عامة من القرن الميلادي العشرين

١٨ **ثالثا: من وافدين إلى فئة من المجتمع**

١- ملاحظات إحصائية

٢- جنسيات المسلمين

٣- طوائف ومذاهب

٤– الواقع المعيشي

٢٧ **رابعا: تفاعل الوجود الإسلامي مع المجتمع بألمانيا**

١- معطيات أساسية في المجتمع الألماني

٢– نشأة العمل الإسلامي في ألمانيا

٣- تنظيمات "إسلام الوافدين"

٤– الانتماء الإسلامي والهوية الألمانية

٥- جيل الشبيبة المسلمين في ألمانيا

٣٨ **خامسا: مؤشرات مستقبلية**

٤٢ **سادسا: هوامش**

تمهيـد

معطيات أساسية – محاور البحث – كلمة في المصادر

معطيات أساسية

يتطلب استيعاب طبيعة الوجود الإسلامي في ألمانيا في الوقت الحاضر واستشراف الاحتمالات المستقبلية له، مراعاة جملة من الاعتبارات التي تشكل الأرضية التاريخية والفكرية والثقافية والمعيشية بألمانيا، فهي بمثابة معطيات أساسية للبحث في الموضوع، ولها دورها في تسجيل "لقطة آنية" لوجود الإسلام والمسلمين في ألمانيا، ورؤية الاتجاهات المحتملة لتطوّره في المستقبل المنظور، ومن هذه المعطيات بإيجاز:

١- معطيات تاريخية واستشراقية:

هي على الإجمال إيجابية إذا قورنت بأخرى أشدّ سلبية منها في إطار علاقات الإسلام والمسلمين تاريخيا مع بلدان أوروبية أخرى، كبريطانيا وفرنسا، أو قورنت بمعطيات العلاقات الراهنة مع هذين البلدين ومع الولايات المتحدة الأمريكية، وبالمنظور التاريخي الشامل ساهمت ميزات ألمانيا هنا في نوعية تأثير الدراسات الاستشراقية فيها بالمقارنة مع البلدان الغربية الأخرى. ومن العسير العثور في المنطلقات الاستشراقية غير الألمانية على مثل ذلك الخط الإيجابي الواصل من عهد يوهان فولفجانج جوته قديما، إلى عهد زيجريد هونكه وآنا ماري شيمّل في العصر الحديث. إنّما لا ينبغي الاستغراق في تقدير ذلك وإغفال أنّ القائمين على المعاهد الاستشراقية المعاصرة، يعتمدون منذ بضعة عقود وبسبب تأخّر تكوّنها جامعيا، على مصادر إنجليزية وفرنسية في الدرجة الأولى، وعلى المصادر القديمة ممّا كتبه المستشرقون في عهد السيطرة الكنسية على أوروبا، ولذا فنادرا ما تميّزت المواقف المعاصرة لغالبية معاهد الاستشراق الألمانية الحالية وعبر العقود القليلة الماضية عن مواقف أمثالها في البلدان الغربية الأخرى، إنّما بدأت منذ منتصف الثمانينات من القرن الميلادي العشرين بوادر أوّلية لتحوّل إيجابي محتمل، وواجه بعض المستشرقين "المنصفين" الألمان فريقا من المستشرقين ومن الصحفيين والكتّاب المغالين في مواقفهم العدائية وافتراءاتهم تجاه الإسلام، وبصورة عامة بدأ تيّار من المستشرقين "المجدّدين" يظهر للعيان مقابل تيّار تقليدي متشدّد، كما تشهد المؤتمرات الدورية للمستشرقين، ويشهد تطوّر طرحهم لقضايا عدم إنصاف الإسلام والمسلمين في مناهج التدريس وفي الإعلام بألمانيا.

٢- معطيات دينية ومذهبية:

لئن كان للكنيسة والاستشراق دور كبير في التأثير على تكوين شخصية الفرد الألماني وأسلوب تفكيره، لا سيما عبر تأثير المناهج المدرسية في العقود الماضية، فقد تميّزت الشخصية الألمانية بإعطاء "الحرية الدينية" موقعا

متقدّما نتيجة اعتبارات تاريخية صنعتها عوامل عديدة، منها الخبرات السلبية من الحروب الدينية الأوروبية وما دار منها على الأرض الألمانية كحرب الثلاثين عاما، علاوة على نشأة المذهب البروتستانتي المعارض للكاثوليكية والهيمنة المركزية للكنيسة في روما، يضاف إلى ذلك إفرازات العقدة الألمانية تحت عنوان النازية واليهود، فجميع ذلك أعطى العلمانية في نشأة ألمانيا الحديثة أرضية أخرى، تختلف عمّا ارتبط تاريخيا في فرنسا مثلا بالثورة الدموية من جهة وغلبة انتشار المذهب الكاثوليكي من جهة أخرى، أو عمّا ارتبط في بريطانيا مثلا آخر بتمرّد الملكية نفسها على التبعية لكنيسة روما. ويبقى في الحصيلة أن الأرضية المتوفرة في ألمانيا للحرية الدينية أرسخ نسبيا منها في بلدان غربية أخرى، وهو ما يعطي الوجود الإسلامي ميزات خاصة، ولكن هنا أيضا ينبغي رصد الإيجابيات المرتبطة بذلك والاستفادة منها، دون المبالغة في تقدير حجمها وحجم مفعولها في نطاق عوامل أخرى مضادّة لها، مثل الميل الغربي عموما إلى فرض مضامين المصطلحات الغربية في المجالات الدينية، وكيفية فهمها والتعامل معها، على ما يصدرونه من أحكام ويمارسونه من مواقف وخطوات تجاه العقائد الأخرى، لا سيما الإسلام، وهو ما ينعكس في التعامل اليومي للفرد الألماني مع الإسلام والمسلمين، ابتداء بكلمة الإيمان نفسها عبر الابتعاد بها عمّا يقرره العقل والمنطق وهو ما يشمل أسلوب فهمه للفروض والواجبات في الإسلام، وانتهاء بمشكلة المذاهب، واعتبارها انقسامات حيث لا ينبغي اعتبارها كذلك، أي كما في نطاق العلاقة بين مذاهب السنة الأربعة، أو رفض اعتبارها "خارج نطاق الإسلام" حيث هي كذلك فعلا، أي كما في الحالات التي قرّرها علماء المسلمين بالنسبة إلى القاديانية أو البهائية (علما بأنّ الأخيرة قد أعلنت قبل سنوات أنّها تعتبر نفسها ديانة جديدة مستقلّة عن الإسلام).

٣- معطيات الإطار الدستوري والقانوني

من بين الحريات الشخصية العديدة التي يكفلها الدستور والقانون، كحرية الفكر والتنقل والتعبير وغيرها، يمكن التركيز هنا على الحرية الدينية باعتبارها العنصر المؤثر بصورة مباشرة على وجود الإسلام والمسلمين في ألمانيا، وهي مثبّتة في الدستور الألماني ضمن عدد من المبادئ الأساسية التي يحظر الدستور تعديلها أو حذفها بأي غالبية، فهي بحكم الثوابت المطلقة، وجلّ ما ينشأ من مشكلات ترتبط بها، ناجم عن تفسير النصوص. ومجمل القوانين السارية المفعول لا يمثل عقبات كبرى بالنسبة إلى وجود الإسلام والمسلمين في ألمانيا، وإذا وجد أحيانا تناقض مباشر بين نص قانوني ونص إسلامي، فغالبا ما يوجد معه مجال لاستثناءات، يجيزها القانون أو يبيحها الإسلام لإزالة التناقض أو تجاوزه. رغم ذلك لا تخفى آثار التناقضات في الواقع العملي لحياة المسلمين في ألمانيا، فإذا استثنينا من الحديث في هذا التمهيد العنصرَ السياسي أولا، وعناصرَ العداء المقصود من جهة والجهل من جهة أخرى ثانيا، يبقى أن أهمّ الأسباب الكامنة وراء التناقضات ذات الصبغة القانونية -حتى وإن وصلت محاولات الحسم فيها إلى المحكمة الدستورية العليا التي تعلو كلمتها على سائر السلطات الأخرى- هو أنّ الفرد الألماني، بغض النظر عن تصوّراته الدينية والسياسية، أو موقعه في منصب التشريع القانوني أو الفصل القضائي أو الحسم السياسي، قد نشأ من الأصل -والحديث هنا عن غير الألمان المسلمين بطبيعة الحال- نشأةً تاريخية وفكرية

واجتماعية وتعليمية، تعطي تطبيقه لمبدأ الحرية الدينية، في التفاصيل المعيشية وميادينها اليومية صورة لا تنسجم بالضرورة مع نظرة المسلم الملتزم إلى دينه وإلى الحرية الدينية، التي يكفلها الإسلام وتكفلها المواثيق العالمية الوضعية في الأصل.

٤- المعطيات السياسية والاجتماعية:

هي عنصر حاسم رغم أن سيادة القضاء والقانون تضع حولها سياجا يخفف إمكانات استغلالها سلبيا، وهذا ما يحتاج الوجود الإسلامي بألمانيا إلى أخذه بعين الاعتبار والاهتمام به بصورة خاصة، فقد يزول تناقض قانوني مثلا، ولا يسقط ما ترتّب عليه من نتائج سلبية، وذلك تحت تأثير العامل السياسي أو الاجتماعي، ولا تنفصل المعطيات السياسية في ألمانيا عن تأثير العوامل العديدة التي ازداد حجم تأثيرها ودورها بفعل التطوّرات الحديثة، سواء السياسية المباشرة كسقوط نظام الاستقطاب الثنائي، أو غير المباشرة كمفعول تقنيات عالم الاتصالات ونقل المعلومات، أو ما أصبح له مفعولُ المحرّك الدافع وأثرُ الهيمنة المتنامية، وبالتالي بات مصدرَ التأثير الأكبر على القرار السياسي والتطوّر الاجتماعي والمفعول التطبيقي للتشريع القانوني، والمقصود هنا هو العنصر المادي الذي يمثل العمود الفقري لِما انتشر وصفه بظاهرة العولمة، وإرهاصات "صراع بين الحضارات" قد تغلب تحت تأثير ارتباط مراكز صنع القرار بأنصار ذلك الصراع، على محاولات دفع الأخطار عن طريق حوار متوازن هادف.

إجمالا يمكن تعداد المعالم الكبرى للأرضية التي نشأ وتطوّر عليها وجود الإسلام والمسلمين في القرن الميلادي العشرين تحت عناوين:

١- معطيات تاريخية حيادية نسبيا على صعيد ألمانيا في إطار المقارنة مع ما ورث المجتمع الغربي عن العهد الكنسي والاستشراقي عموما.

٢- قلّةٌ من المسلمين ذوي الأصل الألماني، ووافدون للعمل من فئات شديدة الفقر، ضحلة الثقافة، في مجتمع يخطو خطوات سريعة نحو القمة اقتصاديا.

٣ - تأثير التطوّرات السياسية، الألمانية والعالمية وفي المنطقة الإسلامية، وقد بدأت بانهيار أو إسقاط آخر أشكال الخلافة الإسلامية، ومرّت بصراعات عديدة كان التوجّه الإسلامي جزءا منها باستمرار، ووصلت إلى حقبة "العولمة"، المتزامنة مع ازدياد "الصحوة الإسلامية" انتشارا واستقرارا، لتواجه في مطلع القرن الحادي والعشرين أولى أزماتها الكبرى.

محاور البحث

ليس مجهولا أنّ الوجود الإسلامي في الغرب عموما قد حظي باهتمام تزايد في الآونة الأخيرة، لأسباب ودوافع مختلفة، وانعكس الاهتمام في ظهور عدد كبير من الدراسات والبحوث ونشر العديد من المقالات والكتب، وتبقى

ملاحظات عامة عن بعض الإيجابيات وبعض السلبيات في المنشور حتى الآن، في حدود ما وصل إليه اطّلاع كاتب هذه السطور، ودون الخوض في التفاصيل، ومن ذلك:

١- كثير ممّا نُشر مؤخّرا بأقلام إسلامية، ركّز على جانب معيّن فرضته أحداث الساعة، مثل دور المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية، أو التحرّك السياسي للمسلمين في بريطانيا، أو التنظيمات الإسلامية على ضوء مشكلات الحجاب في فرنسا. وغالبا ما تناول ذلك بعض الظواهر والنتائج وحتى المشكلات الآنية، بينما يحتاج الوجود الإسلامي في الغرب عموما، وفي ألمانيا –حيث يهبط منسوب الدراسات بسبب اللغة على كل حال- إلى بحوث "أساسية" تتناول قضية نشأة الوجود الإسلامي وتطوّره وواقعه من حيث الأساس، كمّا ونوعية، وفي الميادين المختلفة، الفكرية والأدبية والاجتماعية علاوة على السياسية والاقتصادية أو ما يمكن وصفه بالدينية المحضة.

٢- كثير من الدراسات المنشورة عن المسلمين في الغرب، وضعها أصحابها –جزاهم الله خيرا- من منظور إسلامي، ولكن لا يتطابق ذلك دوما مع المنظور الإسلامي لواقع أصحاب العلاقة بتلك الدراسات، من المقيمين مباشرة في ديار الغرب في الوقت الحاضر، وهو ما يضعف القيمة النظرية للمضمون من الناحية المنهجية المحضة للبحث العلمي، كما يضعف المفعول العملي المرجو من البحث، فلا غنى عن الربط بين صاحب الدراسة، وميدانها الموضوعي، والنتائج المستخلصة، ومواقع التطبيق والاستفادة منها.

٣- انطلقت بعض الدراسات من صور نمطية عن الإسلام والمسلمين في الغرب –سلبية أو إيجابية سيّان- وهي صحيحة، ولكن في فترة زمنية سابقة، أو في بلد غربي آخر، فالمتغيّرات الحاصلة في البلدان الغربية وعالميا، باتت أسرع بكثير من البقاء في حدود تلك الصور النمطية، لا سيما إذا انطلق صاحب الدراسة من فترة وجوده هو في الغرب سابقا لبضع سنوات بقصد الدراسة أو العمل، ثمّ لم يتابع خبرته المكتسبة آنذاك بمقتضيات ما صنعته ظروف ومتغيّرات جديدة. ويعني ذلك الحاجة إلى دراسات "متطورة"، بمعنى عدم إغلاقها بنتائج يتمّ التوصل إليها من زاوية نظر معينة، أو في نطاق فترة زمنية محدّدة، بل ينبغي اعتبار الدراسات حلقات متتابعة ومتكاملة في مسلسل يضاف إليه الجديد في كلّ حين، وهو ما لا يمكن تحقيقه دون اعتماد معاهد ومراكز تكتسب مكانتها من خلال إنجازها وتصبح بمثابة المراجع لسواها، فتضيف المتطوّر إلى ما اجتمع لديها ولدى سواها بصورة متجدّدة.

٤- توجد دراسات فكرية على مستوى علمي منهجي تقوم عليها أرضية نظرية كبيرة الفائدة، عن طبيعة تكوين التجمّعات البشرية الإسلامية خارج حدود البلدان الإسلامية، وعن طبيعة ما ينبغي أن تكون عليه علاقاتها بالمجتمعات التي توجد فيها، وهل تكون علاقة جالية، أم أقلية، أم اندماجية، أم تغييرية. ويبقى من الأهمية بمكان ربط هذه الأرضية النظرية بالواقع العملي، وهو ما يستحيل تحقيقه دون مراعاة عدد من العناصر في وقت واحد، أولها مثلا التواصل ما بين العاملين في هذا الميدان داخل نطاق البلدان الإسلامية، وكذلك تواصلهم مع العاملين في هذا الميدان أو ذوي العلاقة المباشرة به من المسلمين خارج البلدان الإسلامية، وثانيها مثلا آخر إيجاد الأسلوب المناسب لإسقاط الجانب النظري على الواقع العملي في بلد معين، بما يأخذ بالاعتبار خصوصيات ذلك البلد، فمع

سريان مفعول بعض النتائج العامة لتلك الدراسات على سائر المسلمين وتجمعاتهم، يبقى أن فعالية أخذها بعين الاعتبار رهن بربطها بالتفاصيل الإضافية التي يتميز بها وجود الإسلام والمسلمين في كل بلد على حدة.

هذه الملاحظات العامة، كأمثلة على سواها، لا يمكن أخذها جميعا بعين الاعتبار في هذا البحث الموجز المحدود حجما وهدفا، إنّما تستهدف بيان الإطار العام الذي يمكن وضع الفقرات التالية في نطاق الاحتياجات الأوسع نطاقا، وستدور هذه الفقرات حول أربعة محاور رئيسية:

- نظرة تاريخية وتطوّر وجود المسلمين في ألمانيا من جالية وافدين إلى فئة من المجتمع الحالي.
- منظور ألمانيا وسكانها غير المسلمين إلى وجود المسلمين فيها ومؤثرات ذلك عبر هياكل بنيتها كدولة ومجتمع.
- وجود المسلمين في ألمانيا من منظور المسلمين أنفسهم، على ضوء تنوّع فئاتهم ونظراتهم إلى دورهم في ألمانيا.
- المؤشرات المستقبلية عبر استشراف ما يمكن أن يكون عليه وضع الإسلام والمسلمين في ألمانيا في المستقبل المنظور.

<u>كلمة في المصادر</u>

الاعتماد الرئيسي في هذا البحث على المصادر الألمانية، من ذلك مصادر رسمية، وأخرى كنسية، وأخرى بأقلام المسلمين في ألمانيا، رغم أنّنا نجد في هذا الإطار أقلاما يصعب القول إنّ ارتباط أصحابها بالهيئات الكنسية والرسمية يقف عند حدود الحوار والتعاون، فالاستشهاد بمصدر لا يعني تقويمه سلبا أو إيجابا، ما لم يُذكر ذلك نصّا. وما تزال مكتبة الأقلام الإسلامية بالألمانية ضعيفة عموما، في مختلف الميادين وليس فيما يخصّ وجود الإسلام والمسلمين في ألمانيا فقط، وما يوجد حاليا من كتابات لا يعالج قضية هذا الوجود الإسلامي البشري والفكري والاجتماعي والاقتصادي داخل نطاق المجتمع الألماني، إنّما يتناول بعض المشكلات الفرعية، أو يسعى لإيجاد بعض المراجع للمسلمين الناطقين بالألمانية لمعرفة دينهم باللغة الألمانية مباشرة.

ويوجد بعض الكتب والدراسات والبحوث بالعربية تتناول موضوع المسلمين في ألمانيا، ولكن يغلب عليها أحد أمرين، أنّها تصنع ذلك في إطار دراسة أشمل عن المسلمين في الغرب، فلا تحتوي بصدد هذا الموضوع ما يتجاوز حدود التعميم إلاّ نادرا، أو يكون كاتبها نفسه من غير المقيمين في ألمانيا، وربّما عرفها في زيارات عابرة، أو أنّه يقيس وجود المسلمين في المجتمع الألماني على ما قد عايشه هو على وجه الاحتمال في مجتمع غربي آخر لبضع سنوات. ويوجد للأسف أيضا بعض مَن يطرح قضية المسلمين في ألمانيا أو في الغرب عموما، ولكن من زاوية "القادر على إنقاذ أولئك المسلمين مما هم فيه.. أو ممّا سقطوا فيه"، وإذا به يحدّد المشكلة والدواء، دون تشخيص حالة مَن اعتبره "مريضا" أصلا!

أمّا الدراسات والبحوث التي قام بها المسلمون في ألمانيا -وشارك كاتب هذه السطور في بعضها- فكان غالبها على مستوى طلابي في إطار النشاط الإسلامي عموما، ولا يرقى إلى مستوى دراسات مرجعية، ولا يزعم هذا

البحث لنفسه ذلك أو أن يكون "نواة" لهذا الغرض، وإن سعى إلى بعض التحقيق والتوثيق وشيء من التفصيل. وسيبقى من الضروري قطعا أن تتحرّك الجهات القادرة على إيجاد أسباب كافية للقيام بدراسات ميدانية ومنهجية، أشمل وأوفى بالغرض، وهذا أوّل ما يُنتظر من المنظمات الإسلامية "العريقة" من ناحية "الفترة الزمنية" لوجودها في ألمانيا، ولكن ما زالت اهتماماتها بعيدة عن إيجاد "مراكز بحوث"، والقليل المتوافر لديها من إمكانات وطاقات يجري صرفه في ميادين أخرى. ولكنّ المسلمين في ألمانيا أصبحوا يحتاجون إلى "دراسات تأصيلية" ومنهجية لوجودهم ومستقبلهم في هذه البلاد، أكثر من أيّ وقت مضى، وهذا ما يراد تأكيده في ختام هذا البحث، إنمّا يؤكّد التنويه بذلك هنا افتقادَ وجود مصادر مضمونة وكافية عن المسلمين في ألمانيا حاليا، ليس باعتبارهم فئة من المجتمع، فقط، بل حتى في نطاق "الإحصاء الكميّ" الدقيق والمعتاد في بلدٍ من المعروف أنّه يضع كلمة "النظام" و"الإتقان" على رأس مزاياه.

ربّما بدأ هذا القصور أو النقص يزول تدريجيا، فقد بدأ ينتشر الشعور بين عامّة الألمان وفي الأوساط المعنية منهم، بالحاجة إلى ما يكفي من معلومات ومصادر ومراجع عن الإسلام والمسلمين في ألمانيا. إنّما ننطلق في هذا االبحث من الوضع الحاضر (عام ٢٠٠١م)، ويبدو عموما أنّ "المصادر الرسمية" هي الأضمن، ولكن يصعب القول بذلك دون تحفّظ. ولا بدّ لبيان ذلك من ملاحظة هامشية ما بين السطور:
عندما يزعم كاتب أو صحفي من أصحاب التوجّه الإسلامي، أنّ الجهات الرسمية -وحتى الجامعية والعلمية في الدول الغربية- تنشر عن المسلمين عموما وداخل الدول الغربية على وجه التخصيص أرقاما ومعلومات خاطئة، يجد نفسه غالبا موضع الاتهام، بفكر المؤامرة أو ما شابه ذلك، من جانب المعجبين بالمنهج العلمي في البحث كما يطبّقه الغرب. مع ذلك يزعم كاتب هذا السطور أنّ هذا يسري على تعامل الجهات الألمانية المعنية مع المسلمين في ألمانيا، وهو -إذا استثنينا احتمال الإهمال غير المقصود- تعاملٌ يتّسم في الدرجة الأولى بالتهوين من شأن نموّهم العددي، لا سيّما ذوي الأصل الألماني منهم، وبالتهويل من شأن مَن تنحرف بهم الطريق، وعلى وجه التخصيص غير ذوي الأصل الألماني، فيتّجهون توجّها متطرّفا، سياسيا أو اجتماعيا.
ولهذا التشكيك في مدى صحّة المصادر الغربية عن المسلمين أسبابه، وتظهر عند متابعة تلك المصادر مع المقارنة وعدم التسليم بما فيها مباشرة، لمجرّد أنّها تحمل اسم معهد معين أو باحث معروف، والأصل هو التحقّق، لا سيما في قضية يجري الحديث عنها بغير أقلام أصحاب الشأن المباشر فيها، ولا يمكن تبرئة الأقلام المعنية على الأقلّ من تأثّرها سلبا بتصوّرات معينة صنعها التاريخ والواقع المعاصر معا، إن لم نقل بنوايا سلبية محدّدة.
كمثال على المقصود بهذه الملاحظة، يمكن أن نتذكّر كيف كان الكاتب المسلم إذا أراد التحقّق من معلوماته، أو إقناع القارئ المسلم بها، اعتمد على المصادر الغربية، وربما شكّ هو في صحّة المصادر الإسلامية في متابعة أوضاع المسلمين، في البلقان مثلا، ولقد ظهر بعد انهيار الاتحاد اليوغوسلافي، أنّ عدد المسلمين كان أكثر بكثير من خمسة ملايين مسلم، وهو الرقم الذي كانت تذكره مصادر إسلامية كالمؤرّخ الأستاذ محمود شاكر، وليس أقلّ

من مليون ونصف المليون مسلم، كما كانت تذكر المصادر الغربية المرموقة والمعتمدة، ومنها بالنسبة إلى ألمانيا دور نشر موسوعتي مايرس وبروكهاوس الألمانيتين.

الأمثلة كثيرة وتبيّن لنا عند طرح قضايا المسلمين في الغرب، ضرورة رفع مستوى الثقة بأنفسنا ومصادرنا إلى جانب التوثّق من معلوماتنا، كما أنّ علينا ألاّ نسلّم بتوافر "الموضوعية والمنهجية" في المصادر العلمية وشبه العلمية في الغرب هكذا دون تمحيص. ويبقى في التمهيد لهذا البحث السؤال مطروحا: هل يمكن الاعتماد على المصادر الإحصائية وغير الإحصائية الألمانية فيما يتعلّق بالمسلمين، دون تردّد أو دون تمحيص؟

ربما أكّدت الدراسات والمتابعات الخاصة خلال إقامة طويلة في ألمانيا، أن عدد المسلمين بات يربو على أربعة ملايين أو خمسة في المائة من السكان في الوقت الحاضر، ويمكن الوصول إلى هذا الرقم بعملية حسابية مضنية، إنّما لا يمكن العثور على هذا الرقم بصورة واضحة مباشرة في أي مصدر رسمي أو شبه رسمي ألماني، كذلك فمن المؤكّد من المعايشة المباشرة حاليا والمعايشة المباشرة عبر عقود سابقة، أنّ عدد ذوي الأصل الألماني من المسلمين ومن مختلف الأعمار لا سيما في سنّ الشباب، أصبح ينمو "شهريا" -وليس سنويا فقط- نموّا مطّردا، وأنّه تجاوز في هذه الأثناء خمسمائة ألف، بينما لا تصل المصادر الرسمية الألمانية إلى ثلث هذا الرقم.

رغم ذلك طالما لم تتوافر مصادر يمكن الاستناد إلى محتوياتها منهجيا وبدرجة كافية، لا بدّ من اعتماد الموجود بين أيدينا، لا سيّما من جانب جهات رسمية، حتى وهي تقول إنّ كثيرا ممّا تورده هو "تقديرات" فحسب. ثمّ لا بدّ من عملية "غربلة" تستند إلى الخبرة الشخصية مع القضايا المتعلّقة بوجود الإسلام والمسلمين في ألمانيا من خلال إقامة على امتداد عشرات السنين، وبالتالي سيتمّ اعتماد المصادر المتوافرة من حيث بعض التفاصيل، والتمحيص في بعضها قدر الإمكان، والتردّد عن اعتماد قسم منها وإن اتّخذ صيغة التأكيد.

عند اختلاف المصادر المتوافرة، سيُعتمد في المقارنة بينها في الدرجة الأولى على ما ورد في نصّ معلومات رسمية صادرة عن الحكومة الألمانية، جوابا على أسئلة محدّدة من جانب عدد من نوّاب المعارضة، حول المسلمين في ألمانيا وأوضاعهم بالتفصيل، وهو نصّ منشور في ٩٣ صفحة من قطع الآلة الكاتبة، عنوانه "النشرة رقم (١٤/٤٥٣٠)"، من الدورة الرابعة عشرة للمجلس النيابي في برلين، وقد صدر مكتوبا بتاريخ ٨/١١ /٢٠٠٠م. وسيُذكر في الهوامش تحت عنوان "النشرة الحكومية".

والله من وراء القصد.

المنطلقات التاريخية

نبذة عن ألمانيا – احتكاكات تاريخية مع الإسلام- ملامح عامة من القرن الميلادي العشرين

نبذة عن ألمانيا

يؤرّخ الألمان لأنفسهم بدايات نشأتهم كشعب قبل ألف عام تقريبا، من اندماج عدد من السلالات والقبائل، فهم ينحدرون من قبائل الفرنجة والبافاريين والشوابيين والسكسون وغيرهم وسط أوروبا، ولا يزال بعض الولايات الألمانية يحمل أسماء تلك القبائل إلى اليوم، كولاية بافاريا وولاية ساكسونيا السفلى. وأوّل ما ظهرت كلمة "ألماني" كان في القرن الثامن الميلادي لوصف اللغة التي تحدّث بها السكان في شرق مملكة الفرنجة في عهد "كارل الأكبر" المعروف باسمه الفرنسي "شارلمان". ومنذ تلك الفترة تقريبا بدأ يثبت شكل الحدود الغربية للأرض التابعة لألمانيا اليوم، على النقيض من الحدود الشرقية التي بقيت موضع تداخل ونزاع على امتداد القرون الماضية مع الشعوب "السلافية".

وأوّل ما تُذكر للألمان دولة في التاريخ دولة كونراد الأول الذي تولى الحكم عام ٩١١م في شرق مملكة الفرنجة، ثمّ ازداد استقلال هذا "الجزء الشرقي" من مملكة الفرنجة وعُرف باسم الامبراطورية الرومانية المقدسة للأمّة الألمانية، وبدأت تتردّد الكلمة الألمانية "الرايخ" وتعني المملكة في وصف تلك الدولة، التي لم تكن لها المواصفات التقليدية المعروفة اليوم للدولة من حيث الاستقرار بعاصمة وحدود وحكم مركزي، إلاّ في فترات متقطعة وعلى حسب تقلّبات الصراع مع سلطة الكنيسة الكاثوليكية في روما. وفي هذه الأثناء كانت قد تحوّلت الحروب القبلية المتواصلة في أوروبا عموما إلى حروب دينية وطائفية طاحنة طويلة الأمد ثم إلى حروب قومية عنصرية وتوسعية، وكان آخرها قبل ظهور الدولة الألمانية حديثا، الحروب التي شنّتها "الثورة الفرنسية" في عهد نابليون بونابرت. ومع هزيمته وانعقاد مؤتمر فيينا (١٨١٤/ ١٨١٥م) قام الاتحاد الألماني، ولكن بقي مفكّك الأوصال ضعيف الترابط بين إماراته ودوقياته، حتى ظهر أوتو فون بيسمارك في إمارة "بروسيا" والذي عظم نفوذه داخليا بالانتصارات العسكرية على الدول المجاورة، وآخرها الانتصار على فرنسا والوصول إلى باريس، وهناك في الفرساي تمّ تنصيب الملك البروسي "فيلهلم الأول" قيصرا على ألمانيا عام ١٨٧١م، وهو ما يعتبر يوم ميلاد الوحدة الألمانية الأولى وولادة الدولة بالمعنى الحديث للكلمة. وقد سقطت الدولة القيصرية عبر الحرب العالمية الأولى فنشأت جمهورية فايمار، ثم سقطت الدولة النازية عبر الحرب العالمية الثانية ونشأت الدولتان الألمانيتان، الشيوعية في الشرق والرأسمالية في الغرب، حتى انهار المعسكر الشرقي وتمّ توحيد ألمانيا مجدّدا عام ١٩٩٠م[١].

هذه النبذة التاريخية الشديدة الاختصار تؤكّد ضعف تعليلات شائعة في دراسة الأوضاع الحديثة الراهنة للتعامل مع الأجانب في ألمانيا بمن فيهم المسلمون باعتبار أن غالبيتهم لا تنتمي إلى "الأصل الألماني" بغض النظر عن الجنسية التي يحملونها، إذ يقول بعض تلك التعليلات إنّ ظاهرة الاعتداء على الأجانب كامنة في أن الشعب

الألماني الآري الأصل، نقيّ السلالة وبالتالي عنصري النزعة لهذا السبب، وهو انطباع عام خلّفته حقبة الحكم النازي أو صنعه أسلوب التعامل السائد حتى اليوم مع تلك الحقبة، ربّما لنفي وجود أسباب أخرى من وراء ملاحقة اليهود، إنّما تبقى الروح العنصرية الحالية، والتي يواجه المسلمون مع سواهم بعض آثارها السلبية، ظاهرة موجودة، في ألمانيا وفي الغرب عموما، ولها جذور أخرى لا علاقة لها بتاريخ السلالات البشرية.

إجمالا يؤكّد تاريخ الألمان أنّهم كانوا –وما يزالون- من أكثر الشعوب الأوروبية ترحالا وهجرة واندماجا عرقيا مع سواهم، وكذلك استقبالا للمهاجرين الذين اندمجوا بدورهم في بوتقة المجتمع الألماني، فطوال فترة ألف عام سابقة، وفي ظل التطوّرات العسكرية والسياسية على الأرض الألمانية والأوروبية، لم تنقطع موجات الهجرة في جميع الاتجاهات. ومعروف أنّه يوجد إلى الآن الملايين من ذوي الأصل الألماني ما بين شرق أوروبا ووسط آسيا، كما أنّ ربع سكان الولايات المتحدة الأمريكية هم من ذوي الأصول الألمانية، كذلك فقد تداخلت موجات الهجرة على الأرض الألمانية من الغرب في عهد الفرنجة والرومان، وبقيت تسري على منطقة الشرق حتى الحرب العالمية الثانية.

<u>احتكاكات تاريخية مع الإسلام</u>

يصعب الجزم بصحة القصّة المشهورة التي تتناقلها كتب التاريخ والروايات العربية الحديثة عن أوّل احتكاك للألمان بالإسلام، وأنّه كان في الربع الأخير من القرن الثامن الميلادي، في عهد هارون الرشيد في بغداد، وشارلمان في آخن على ملتقى الحدود الألمانية-البلجيكية-الهولندية. وهي على أيّ حال قصة منقولة عن مصادر غربية، ولا يوجد ما يؤكّدها في مصادر التأريخ العربية رغم ما كانت تورده من تفاصيل في تلك الحقبة. وربما كان نشر صورة مشوّهة عن الرشيد وعصره مقصودا حيث كان التأريخ مرتبطا بسيطرة الكنيسة في أوروبا عبر العصور الوسطى، وما نُشر آنذاك هو المصدر الرئيسي للروايات الحالية، بما فيها ما تذكره وسائل الإعلام الغربية حاليا عندما تشير إلى تلك القصة فتزعم أنّ الخليفة العباسي هارون الرشيد أراد التحالف مع شارلمان ضدّ الأمويّين في الأندلس، وهو تصوّر يتناقض مباشرة مع معطيات موازين القوى في تلك الحقبة التاريخية، ومع تعاطي الرشيد سياسيا مع الدولة الأندلسية الأموية آنذاك. على أنّ المستشرقة المعروفة زيجريد هونكه من بون تعطي صورة أخرى للحدث التاريخي عندما تؤكّد من جهة الرواية الغربية عن تعجّب شارلمان ومجالسيه من الساعة المهداة إليه، رغم عدم ذكرها في مصادر عربية، ولكن تتحدّث من جهة أخرى عن محاولات لم تصدر عن هارون الرشيد بل عن مبعوثي شارلمان إلى ولاة تابعين لهارون الرشيد في "افريقية"، لكسب نصرتهم ودعمه ضدّ الأمويّين في الأندلس، وقد عجز من قبل عن اقتحام ثرغوثه بعد حصارها(٢).

إذا تجاوزنا تلك الفترة من العهد العباسي وحقبة الحروب الصليبية التي كان للإمارات الألمانية القديمة مشاركتها فيها كسواها، يبدو أنّ الاحتكاكات المباشرة الأولى –وليس الدراسات والبحوث- مع الإسلام ومع وجود مسلمين على الأرض الألمانية والتي بلغ ذكرُها كتبَ التاريخ، كانت قبل ثلاثة قرون ونيف، وربّما وجب على القادرين من مسلمي ألمانيا حاليا أن يعكفوا على دراسات موثّقة لتأريخ مطلع وجودهم وجذوره وتطوّره في ألمانيا، لا سيما

في حقبة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين. أمّا هذه الفقرة من البحث فتقتصر على إجمال الخطوط الرئيسية العامة لمعالم تطوّر الأرضية التاريخية في تلك الحقبة، والتي قام عليها وجود الإسلام والمسلمين في ألمانيا لاحقا أي عبر محطات القرن الميلادي العشرين.

في تلك الفترة، قبل ما يتراوح بين قرنين وثلاثة قرون، كانت البدايات الأولى لانتشار الإسلام في ألمانيا، وهو ما انعكس في وفرة الحديث التاريخي منذ ذلك الحين عن الوجود الإسلامي في ألمانيا، أفرادا، ومصليات، ومسجدا كبيرا، ومقبرة إسلامية، فضلا عن مواقف متميّزة تجاه الإسلام والمسلمين، على المستوى الأدبي والفكري، وعلى مستوى سياسي رسمي أيضا في أكثر من سلطة ألمانية، بما فيها أعلى السلطات في "بروسيا" التي كانت كبرى إمارات المنطقة التي توحّدت فيما بعد باسم "القيصرية الألمانية"[٣].

على أي حال ينسجم القول بانتشار الوجود الإسلامي في تلك الفترة المبكرة مع ما هو معروف تاريخيا بصدد كثافة العلاقات المباشرة لأهل المنطقة الألمانية ودويلاتها مع العثمانيين والتتار، وهي علاقات لم تقتصر على الجانب العسكري، وإن بدأ التأريخ لها بالسؤال الذي بقي مفتوحا حتى الآن عن مصير "الألوف" من الأسرى العثمانيين من حقبة تاريخية سابقة (١٦٨٦-١٦٩٨م)، إذ لم يُعرف ما حلّ بهم لاحقا، والثابت أنّهم لم يرجعوا إلى الدولة العثمانية، ورجّح المستشرق الألماني "أوتو شبيس" من بون، وفق دراسة نشرها عام ١٩٦٤م، أنهم اعتنقوا النصرانية وذابوا في الإمارات الألمانية آنذاك، ولكنّ بروفيسور شبيس لم يقل بوجود أدلّة تثبت ذلك، كذلك لا توجد معلومات موثقة عن الاحتمال الآخر، وهو بقاؤهم أو بقاء فريق منهم على دينه على الأقل بعد أن أطلق سراحهم ولم يعودوا أو لم يُسمح لهم بالعودة إلى الدولة العثمانية[٤].

ويتجدّد ذكر وجود المسلمين في الإمارات الألمانية، في إطار حديث المصادر التاريخية عن عهد الملك البروسي فريدريش فيلهلم الأول، الذي وصل إلى السلطة عام ١٧٣١م، وقد أبدى –بعد انتشار البروتستانتية في ألمانيا على حساب الكاثوليكية- استعدادا أكبر لحماية "الحرية الدينية"، وتذكر روايات تاريخية أنّ وجود مسلمين في الجيش البروسي باسم فرقة "الفرسان السود" بدأ منذ عام ١٧٤٥م، ثم تشكّلت "فرقة البوشناق" العسكرية عام 1762م، وهي التي أقام فريدريش فيلهلم الأول "قاعة للصلاة" في بوتسدام من أجل أفرادها، كذلك ضمّت قوّات الملك البروسي فريدريش فيلهلم الثالث فرقة عسكرية باسم "توارشي" -وتعني بالتتارية: الزملاء-وعُرفت لاحقا باسم "أوغلاني"– أي: أولاد الذوات- وبقيت هذه الفرقة قائمة حتى عام ١٩١٩م، ثم انتهى وجودها بعد الحرب العالمية الأولى، وبلغ عدد أفرادها عند حلّها ١٢٢٠ مسلما و١٠٠ نصراني. وتذكر المصادر الألمانية روايات عديدة لتفسير ظهور ألوف المسلمين في الجيش البروسي، منها مثلا الحديث عن لجوء عدد من المجنّدين المسلمين في الجيش الروسي القيصري آنذاك، إلى الدولة البروسية ذات العلاقات الودية مع الدولة العثمانية، بعد أن تردّد في موسكو عام ١٧٦٠م أنّ الدولة العثمانية تخطّط للحرب ضدّ روسيا القيصرية[٥].

ولا يصحّ الاقتصار على منظور "الجانب العسكري" في متابعة الوجود الإسلامي في ألمانيا في تلك الحقبة، ولا ريب أن أعدادا كبيرة من المسلمين القادمين من "الشرق" عبر عشرات السنين من الصراع العثماني-الروسي، والحملات الروسية المتوالية لغزو تركستان وقفقاسيا، قد وصلت إلى أرض ألمانيا واســـتقرّت في ميادين الحياة

الأخرى، وليس في "الجيش" فقط، وهذا ما يحتاج الجزم فيه إلى دراسات منهجية كافية بطبيعة الحال، إنّما يوجد ما يكفي من الإشارات إليه، فقد كانت المواقف الإيجابية تجاه الإسلام والمسلمين في تلك الفترة من تاريخ ألمانيا والألمان، أوسع نطاقا بكثير من العلاقات العسكرية والسياسية المحضة، ولعلّ الاحتكاك المباشر عبر هذه العلاقات لعب دوره، ولكن إلى جانب عوامل أخرى في الميادين الفكرية والثقافية، وهو ما لم ينعكس في الدراسات الاستشراقية فقط، بل انعكس أيضا في كثير من الكتابات الأدبية والشعرية، وفي الثروة اللغوية، وفي بعض ميادين الحياة الاجتماعية، ممّا انتشر بعد الحروب الصليبية خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين، وبلغ ذروته مع نهاية القرن الثامن عشر الميلادي[٦]، ويرمز إليه من المنظور الإسلامي موقف كبير الأدباء الألمان عبر التاريخ، يوهان فولفجانج جوته (١٧٤٩-١٨٣٢م)، صاحب "الديوان الشرقي" (أو الديوان الشرقي-الغربي) الذي ذاعت شهرته عند المسلمين[٧].

لقد كان للوجود الإسلامي في ألمانيا منذ زمن طويل مظاهر متعدّدة الميادين والأشكال، فمن المفيد إذن الإحاطة بتلك المراحل التاريخية القديمة، وعدم الاكتفاء بآخر مرحلة تاريخية، وهو ما يُلاحَظ على بعض المصادر العربية القليلة المتوافرة عن هذا الموضوع، إذ لا تذكر شيئا عن المسلمين في ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى[٨]، مع أنّ أول مسجد عرفته ألمانيا قد أقيم في مدينة "شفيتسينجن" في جنوب البلاد بين عامي ١٧٨٠ و١٧٨٥م بأمر من الدوق كارل تيودور، وعُرف بالمسجد الأحمر، كذلك فإنّ مقبرة إسلامية لا يزال يملكها المسلمون في ألمانيا إلى الآن وتعرف بالمقبرة التركية، كانت قد أقيمت في برلين بأمر من الملك فريدريش فيلهلم الثالث عام ١٧٩٨م، عقب وفاة المبعوث العثماني علي عزيز أفندي في برلين، ونقلت عام ١٨٦٦م إلى مكان قريب من موقعها الأصلي[٩]. ويشهد ذلك على مدى اندماج مختلف العوامل السياسية والعسكرية مع العوامل الفكرية والأدبية والثقافية، وحتى الجوانب الدينية التي يمكن استقراؤها من تأثير الطابع التحرري في مجتمع العقيدة الإسلامية على حركة مارتن لوثر البروتستنتانتية، والتي نشأت في ألمانيا، ضد "الهيمنة الكنسية الكاثوليكية" آنذاك أيضا، وقد يعبّر عن هذا المزيج المتعدّد الألوان في الاحتكاكات الألمانية-الإسلامية تاريخيا، ما ورد على لسان القيصر فيلهلم الثاني عندما وقف عشية ميلاد القرن الميلادي العشرين (١١/٨ /١٩٩٨م) أمام ضريح صلاح الدين الأيوبي في دمشق زائرا فقال: "ليعلم جلالة السلطان وليعلم ٣٠٠ مليون محمّدي[١٠] يعيشون في أنحاء الأرض ويقدّرونه كخليفة لهم، أنّ القيصر الألماني سيكون صديقا لهم على امتداد العصور"[١١].

<u>ملامح عامة من القرن الميلادي العشرين</u>

لم تكن الموجة الأولى من المسلمين الوافدين إلى ألمانيا هي تلك القادمة من تركيا والبلدان العربية في الستينات الميلادية من القرن الميلادي العشرين، كما يُذكر عادة في معرض الحديث عن بداية وجود المسلمين بألمانيا، وإنما كانت كما يؤخذ من النظرة التاريخية قي القرنين الميلاديين السابقين موجات متعددة الأشكال والحجوم، مصدرها مناطق البلقان وقفقاسيا وتركستان، وكان بعضها بحثا عن نصير وبعضها بحثا عن الاستقرار في مواطن أخرى بعد العنف الدموي الشديد الذي وجده المسلمون في الدرجة الأولى من جانب القيصرية

الأورثوذوكسية الروسية في أواسط آسيا، وفي عهد الامبراطورية المجرية-النمساوية في البلقان، واستمرّ لاحقا من بعد خلال القرن الميلادي العشرين من جانب الشيوعية على امتداد انتشارها من سواحل الصين حتى أواسط البلقان.

وربّما ساهم انتشار المهاجرين الألمان في تلك البقاع من قبل، في دفع المسلمين المهاجرين والمهجّرين عنها إلى اختيار ألمانيا مقصدا لهجرتهم، وعلى أي حال فقد كانت أعداد هؤلاء اللاجئين كبيرة، وكان استقرارهم في ألمانيا ملحوظا. هذا ممّا يفسر مثلا ما سبق ذكره عن وصول عدد الجنود المسلمين في قوات الدولة البروسية القيصرية إلى زهاء ١٥٠٠ جندي، وعن وجود فرقة عسكرية من المسلمين في بروسيا على امتداد أكثر من قرن كامل، وتكرّر المصادر الألمانية ذكر العنصر المادي كدافع للانخراط في السلك العسكري، ولكن ليس على أساس "روايات تاريخية موثقة" بل على أساس ما يتردّد لسبب ما في الأوساط الألمانية عن أن شعوب القوقاز شعوب تقاتل مقابل المال، والمال فقط، وهو ما تثبت الوقائع التاريخية المعروفة نقيضه، وعلى أيّ حال لا تستخدم المصادر الألمانية –في حدود ما وصل إلى كاتب هذه السطور- تعبير "المرتزقة" في وصف الجنود المسلمين في الجيش البروسي في تلك الحقبة. وكان لهؤلاء أسرهم وأولادهم بطبيعة الحال، كما كان يوجد من المسلمين مَن لم ينضمّ إلى الجيش أصلا. كذلك يشير إلى حجم الوجود البشري للمسلمين آنذاك، أنّ القيصر الألماني فيلهلم الثاني، الذي سبقت الإشارة إلى زيارته قبر صلاح الدين الأيوبي، أقام في عام ١٩١٤م في بلدة "فونسدورف" قرب برلين، مسجدا كبيرا بمئذنة بلغ ارتفاعها ٢٣ مترا، وكان من الأخشاب، فاهترأ سريعا وكان مصيره التهديم في عام ١٩٢٥م، إنّما بدأت في تلك الفترة موجة بناء المساجد وتشكيل التنظيمات الأولى للمسلمين، كما شهدت تلك الفترة تخصيص منطقة "تسيرندورف" القريبة من برلين لمعسكرات تستقبل الموجات الجديدة من المهاجرين والمشرّدين عن المناطق الروسية مع انتشار الشيوعية، حيث كانت بمثابة نقطة تجمّع قبل الانطلاق إلى مناطق ألمانية أخرى، وفي تلك الفترة كان المسلمون في برلين فقط ينتمون إلى ٤١ جنسية، ومن العسير تجاه ما سبق القبول بأرقام تقول إنّ عدد المسلمين في ألمانيا بمجموعها كان عام ١٩٤٧/ ١٩٤٨م في حدود حوالي ١٠٠٠ مسلم فقط، منهم ١٥٠ من ذوي الأصل الألماني، رغم تعليل ذلك بأن كثيرا من المسلمين كانوا من ضحايا الحربين العالميتين[١٢]. والجهة المعتمدة في هذا الرقم والتي تعتبر هي المصدر الأول للمعلومات عن المسلمين عند الهيئات الرسمية والكنسية بألمانيا -وهي "معهد أرشيف الإسلام"- تذكر أيضا: (في نهاية الحرب العالمية الثانية كان يوجد في الجيش الألماني حوالي ٢٥٠ ألف مسلم مجنّد، وسلّم البريطانيون معظمهم إلى السوفييت، وبالتالي للموت، ومن بقي حيّا منهم في ألمانيا تمثّلهم "الإدارة الروحية لشؤون اللاجئين المسلمين: في ميونيخ، وبلغ عدد أعضائها عشرين ألفا)[١٣]. وعادة ما يشير عدد الأعضاء إلى نسبة معينة من المسلمين في تلك الفترة التي لا تتوافر عنها مصادر مضمونة، وكان بعض المنشورات التي يذكرها كاتب هذه السطور في الستينات الميلادية من القرن الميلادي العشرين، يتحدّث عن "عشرات الألوف" من المسلمين المشرّدين عن الشرق، علاوة على ذوي الأصل الألماني. ولا ريب أنّ كثيرا منهم اندمجوا "اجتماعيا وثقافيا" في المجتمع الألماني مع مرّ السنين، وهذا ما يفسّر عدم ملاحظة وجود الأجيال التالية منهم الآن في نطاق روابط وجمعيات ناشطة

بمنطلقات إسلامية، إنّما قد ينتمي بعض أحفادهم حاليا إلى روابط "آسيوية إسلامية" تصدر عنها بعض المواقف من حين إلى آخر، وقد قامت على أساس انتماء قومي أو لغوي، وفي صفوفها مسلمون من التتار والصينيين والقازاق وغيرهم.

حتى نهاية الحرب العالمية الأولى كانت العلاقات العثمانية-الألمانية جيدة نسبيا، وفي إطار التنافس الأوروبي المتصاعد نشط الألمان في بناء السكك الحديدية خاصة والتنقيب عن الآثار وتطوير العلاقات التجارية مع بعض الأقطار الإسلامية داخل حدود الدولة العثمانية كالعراق، على أنّ تلك الفترة التي شهدت تبادل الزيارات مع وفود إسلامية، لم تسجّل استقرار عدد كبير من الوافدين في إقامة طويلة أو دائمة، ولكن كانت الجوانب التجارية والاقتصادية على صلة وثيقة بالجانب الثقافي، كما يؤّكد الباحثون في تلك الفترة بين القرنين الميلاديين التاسع عشر والعشرين، مثل المؤلّف الإعلامي زيجموند شنايدر، والخبير بالبلدان الشرقية هوجو جروتي[١٤].

وكان قد بدأ طرح مشروع سكة حديد بغداد منذ عام ١٨٧٠م، ولعب تنفيذه -مثل خطّ سكة الحجاز- دورا كبيرا في التنافس الألماني-البريطاني في المنطقة، وخصّص له المؤرّخون للعلاقات الألمانية-العربية حيزا كبيرا من الاهتمام، وكان مقدّمة لسعي جهات عربية عديدة وتحرّك الوفود العربية باتجاه ألمانيا بين الحربين العالميتين، وبعد الغدر البريطاني بالحلفاء من العرب ضدّ آخر دول الخلافة الإسلامية.

على أنّ معظم من يتحدّث عن الإسلام والمسلمين في ألمانيا في الوقت الحاضر، يبدأ التأريخ لهم –كما سبقت الإشارة- بعام ١٩٦١م، أي بموجة العمال الأتراك الأولى والذين نظّمت حكومة ألمانيا الغربية آنذاك بنفسها وسائل "إغرائهم وجلبهم" لسدّ الحاجة المتزايدة إلى الأيدي العاملة في ظلّ ما عُرف بالمعجزة الاقتصادية.

"أحضرت" السلطات والشركات الألمانية آنذاك مئات الألوف من المسلمين من تركيا ومن يوغوسلافيا (سابقا) في الدرجة الأولى، وتلت ذلك أفواج أخرى من البلدان العربية شمال افريقية، واعتمد ذلك على اتفاقيات لجلب العمال مع تركيا والمغرب وتونس في أعوام ١٩٦١ و١٩٦٣ و١٩٦٥م[١٥]، ثم ما لبثت الجامعات والمعاهد الألمانية أن بدأت تستقبل أعدادا متزايدة من الطلبة المسلمين أيضا، فكانت مرحلة الستينات إلى أواخر السبعينات الميلادية، بمثابة مرحلة تكوين النواة الأولى للجالية (أو الفئة السكانية لاحقا) من المسلمين في ألمانيا، الغربية فقط إلى ذلك الحين، بينما كان المسلمون الوافدون إلى ألمانيا الشرقية، الشيوعية سابقا، من الطلبة في الدرجة الأولى، وبأعداد محدودة نسبيا، وغالبا ما كانوا من بلدان إسلامية تبنّت أنظمتها الحاكمة النهج الاشتراكي، وخصّصت المنح الدراسية لمن كانت ترشّحهم لمتابعة الطريق نفسه[١٦].

أمّا الربع الأخير من القرن الميلادي العشرين فقد شهد تأثّرَ التعاملِ مع وجود المسلمين في ألمانيا، بعدد من الأحداث والتطورات الرئيسية، من خارج ألمانيا ومن داخلها، على مستوى يتصل مباشرة بالمسلمين فيها، أو كان له تأثير غير مباشر، ويمكن أن نعدّد من تلك الأحداث والتطورات بإيجاز دون تفصيل:

١- ثورة الأسعار النفطية عام ١٩٧٣م، والحملة السياسية والإعلامية الصهيونية والغربية التي تضمّنت تشويها مركّزا لصورة العربي، والمسلم، وللإسلام نفسه، داخل المجتمعات الغربية.

٢- العملية المسلّحة الفلسطينية ضد الفريق الرياضي الإسرائيلي في الدورة الأوليمبية في ميونيخ عام ١٩٧٢م، والتي أعطت فرصة وذريعة مباشرة لإضافة عنصر "الإرهاب" في حملة تشويه صورة الإسلام والمسلمين في الغرب، وهو ما رحل القرن الميلادي العشرون مخلّفا آثاره على القرن التالي.

٣- الصحوة الإسلامية أو ما انتشر في الغرب ذكره تحت عنوان العودة إلى الإسلام، على اختلاف أشكال التعبير عن هذه الظاهرة، وسلامة كثير من ذلك وانحراف القليل أو تطرّفه، وهذا بدءا بوصول "الإسلام السياسي" إلى مستوى ثورة ودولة كما في إيران، مرورا بنجاحه في معظم الدورات الانتخابية فور توافر بعض الضمانات لمجراها، كما في تركيا وعدد من البلدان العربية، وانتهاء بتطوّر ارتباط المسلمين بالإسلام والتزامهم به في الدول الغربية نفسها، بما في ذلك ألمانيا.

٤- هذا علاوة على تطوّرات أخرى مثل ما شهدت قضية الأكراد، وتسارع حركة الهجرة من الدول النامية إلى الغرب عموما والمتزايدة مع اتساع هوّة الفقر والثراء في العالم، فضلا عن احتدام صراع التيارات وبروز القومية والاشتراكية ثم انهيار أنظمتهما في المنطقة العربية.

٥- وصول الاقتصاد الألماني إلى درجة الإشباع من حيث تشغيل الأجانب، وتدفق موجات هجرة جديدة لا سيّما من ذوي الأصل الألماني من الشرق مع سقوط جدار برلين، وسبق ذلك انعدامُ الحاجة إلى جلب المزيد من خارج الحدود، وارتفاع نسبة البطالة عموما، ثمّ توظيف هذه المعطيات دعائيا في تأجيج موجة "التعصب العنصري"، وكانت ضدّ الأجانب عموما بغض النظر عن حمل الجنسية الألمانية، وأصابت المسلمين أكثر من سواهم، لاعتبارات عديدة أبسطها تميّز غالبيتهم من خلال المظهر الخارجي عن عموم أهل البلاد من غير المسلمين. وضاعف من هذا التأثير توحيدُ ألمانيا وما حمله من أعباء اقتصادية واجتماعية إضافية.

٦- ومن أهم التطوّرات التي لعبت دورها في التأثير على التعامل مع الإسلام والمسلمين لاحقا كان ما عُرف بثورة الطلبة (في الغرب عموما) في نهاية الستينات الميلادية وقد وصل مع نهاية السبعينات الماضية إلى منعطف انحراف شديد في الأخلاق والقيم والعقائد، وحمل عنوان "الثورة الجنسية" باعتبارها أبرز إفرازاته، وتزامن هذا التطوّر مع ازدياد تأثير العلمانية الإلحادية في الميادين الثقافية والفكرية والاجتماعية، وانتشار أفكار "الوجودية"، وتأثير ذلك على تكوين الفرد والمجتمع بألمانيا.

٧- ثم كانت عوامل أخرى ظهرت في التسعينات الميلادية، بعد سقوط الشيوعية من جهة، ووصول الصحوة الإسلامية عالميا إلى مراحل متقدّمة من جهة أخرى، وبلوغ مسيرة الثورة التقنية والعلمية الحديثة حقبة "القفزات السريعة" ذات الآثار الكبيرة والمتوالية في مختلف الميادين من جهة ثالثة.

بصورة عامة يمكن أن نميّز في القرن الميلادي العشرين بالنسبة إلى الأرضيّة التي قام عليها الوجود الإسلامي في ألمانيا بين أربع مراحل رئيسية:

١- كانت أولاها امتداد للحقبة السابقة، ووصولا بالعلاقات الألمانية-العثمانية إلى مستوى التحالف العسكري في الحرب العالمية الأولى، وإن سبق ذلك تحوّل الخلافة نفسها إلى وجود رمزي تحت سيطرة حزب الاتحاد والترقي،

بعد إسقاط الخليفة العثماني عبد الحميد الثاني، وتسلّل "يهود الدونمه" إلى مفاصل صناعة القرار في الدولة. وانتهت تلك المرحلة بغياب القيصرية الألمانية وبدء التجربة "الديمقراطية" الأولى في ألمانيا فيما سمّي جمهورية فايمار، كما انتهت بغياب الدولة العثمانية وتفتّت المنطقة الإسلامية إلى دول ودويلات، بدءا بمنطقة البلقان القريبة، التي بات مصيرها شبيها بمصير وسط آسيا، مرورا بالمنطقة العربية التي بدأ التطوّر التقني يجعلها أقرب المناطق الجغرافية إلى أوروبا الحديثة، وانتهاء بأطراف العالم الإسلامي، الذي ساهم انهيار آخر أشكال الخلافة في تطوّرات عديدة على صعيد أوضاعه المختلفة، ومن ذلك هجرة أعداد كبيرة من المسلمين إلى أوروبا.

٢- وكانت المرحلة الثانية ما بين الحربين وحتى سقوط النازية، وتميزت بالصراع الأوروبي دون مشاركة ألمانية على الإرث الجغرافي العثماني، وهو ما شمل المنطقة العربية والإسلامية عموما، فساهم في نشأة نوع من "الأحلاف الوقتية" أو كما يقال "التكتيكية" بين الألمان وبعض القوى السياسية من العرب والمسلمين، كما تميّزت تلك المرحلة بالصراع "التقني والاقتصادي" الذي بدأت معالمه بالظهور بين الأوروبيين والأمريكيين وانتهى بالسيطرة الأمريكية على زمام النظام العالمي المالي والاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية، وذاك ما سيترك أثره في التوجّه داخل البلدان العربية والإسلامية نحو ألمانيا بعد الحرب وفي ظلّ ما عرف بالمعجزة الاقتصادية الألمانية.

٣- في ظلّ النهضة الاقتصادية كانت المرحلة الثالثة التي امتدت حتى نهاية الحرب الباردة، وشهدت ما يمكن وصفه بنشأة الإسلام من جديد في المجتمع الألماني، وافدا في موجات العمال والطلبة والمهاجرين في الدرجة الأولى، ومندمجا في المجتمع نفسه في آخر تلك الحقبة عبر استقرار الوافدين، وارتفاع نسبة مواليدهم المسلمين، إلى جانب ارتفاع عدد الألمان المسلمين.

٤- المرحلة الرابعة هي التي شهدت رحيل القرن الميلادي العشرين وما زالت مستمرة بخطوطها العامّة الرئيسية، وهي ما يمكن أن نطلق عليه وصف مرحلة البحث عن المعالم الجامعة ما بين ثوابت الانتماء الإسلامي والمقوّمات الرئيسية للمجتمع الألماني، في عصر أصبح كلّ ما فيه يتطوّر بسرعة كبيرة، وذاك ما تشهد عليه سلسلة التطورات السريعة والخطيرة التي اندلعت في الربع الأخير من عام ٢٠٠١م، وأُطلق عليها وصف الحرب الأولى في القرن الميلادي الجديد، وظهر من البداية أنه سيكون لها تأثير كبير على تطوّر معالم الوجود الإسلامي في الغرب عموما، سلبا وإيجابا.

من وافدين إلى فئة من المجتمع

ملاحظات إحصائية – جنسيات المسلمين – مذاهب واتجاهات - الواقع المعيشي- الواقع الفكري والثقافي

ملاحظات إحصائية

سبقت الإشارة في التمهيد إلى ظاهرة مستغربة في الدولة الألمانية التي يأخذ الإحصاء فيها مكانة محورية في جميع ميادين الحياة، إذ أنّ مصادرها الرسمية لا تذكر أعداد المسلمين إلا كأرقام تقديرية، وهي على الأرجح دون الأرقام الحقيقية. وقد يتبدّل هذا السلوك بعد أحداث عام ٢٠٠١م تبدلا جذريا، ويتضاعف -لأغراض أمنية لا علاقة لها بالجانب الاجتماعي والمعيشي لوجود المسلمين في ألمانيا- الحرص على الرصد والتسجيل والتصنيف لكل ما يتعلق بالمسلمين وتعدادهم وتوزعهم ونشاطاتهم وتحرّكهم أفرادا ومجموعات، وهو ما بدأت موجة التقنين الأولى في إيجاد أرضية التطبيق العملية له.

على أيّ حال يعتمد هذا البحث على المصدر الرسمي الرئيسي المشار إليه في الهامش رقم ١٥ في الفصل السابق، باسم النشرة الحكومية، مع التنويه ببعض الملابسات، وفي مقدمتها السؤال عن المقصود بكلمة "المسلمين"، إذ نستخدمه بالمعنى الذي اجتمعت عليه فيما نعلم أقوال غالبية العلماء، أي بما يشمل السنة والشيعة[١٧]، ولا نعني بطبيعة الحال أنّه يشمل طوائف ونِحَلاً مارقة عن الإسلام وفق الفتاوى المعتبرة، كالقاضيانية والبهائية. ويظهر وجه الالتباس من وراء الأرقام المعنية في المصادر الألمانية، في أنها غالبا ما تستخدم كلمة المسلمين بما يشمل تلك الطوائف أو بعضها دون الإشارة المباشرة إلى ذلك، وسيأتي التوضيح في موضعه حيث يقتضيه سياق الكلام.

والجدير بالذكر أيضا أن "المسلمين في ألمانيا" عندما تذكرهم المصادر الرسمية، فغالبا ما يكون المقصود بذلك فئات دون أخرى، فحسب السياق يمكن أن تُستثنى فئة أو أكثر من الفئات الرئيسية التالية التي تشملها على أرض الواقع كلمة المسلمين باعتبارهم جزءا من السكان على الأرض الألمانية، وهذه الفئات هي:

١- المسلمون ذوو الأصل الألماني

٢- المتجنّسون من غير ذوي الأصل الألماني

٣- الوافدون المقيمون بصفة دائمة أو لفترة زمنية طويلة، من بلدان إسلامية يحتفظون بجنسياتهم منها

٤- الوافدون بقصد اللجوء السياسي ورُفضت طلباتهم ولا يجري ترحيلهم منذ سنين عديدة لأسباب مختلفة

٥- اللاجئون والمشردون من المسلمين من مناطق الحروب والنزاعات المسلحة ممن توصف إقامتهم بالمؤقتة وإن طالت

٦- قسم رئيسي من الطلبة والعمال، من المقيمين لفترات زمنية قصيرة ويمثلون مجموعة إسلامية لا ينقص عددها عموما إنّما يتجدّد أفرادها باستمرار

ويلاحظ أيضا أن الأرقام الرسمية تصنّف الفئات السكانية بألمانيا وفق الجنسيات والأعراق غالبا، ولا تذكر الانتماء الديني إلا نادرا، وهنا لا يسهل تقدير النسبة المئوية المطلوبة دون الاعتماد على قرائن إضافية. من جهة أخرى يفرض تعدّد فئات المسلمين في ألمانيا وفق اختلاف أوضاعهم ومواصفاتهم ضرورةَ التأنّي في استخدام تعبير شامل يصف طبيعة وجودهم وبالتالي نوعية التعامل بينهم وبين السلطات والهيئات العامة والفئات السكانية الأخرى، وهذا ما يسري مثلا على كلمات أقلية، وجالية، ووافدين، فنجد أن كلمة "أقلية" الشائع استخدامها أكثر من سواها هي في أوروبا "مصطلح" ينطلق من مقاييس واعتبارات قومية وعرقية فحسب، وإن ساهمت أحداث البلقان بعد الحرب الباردة في لفت الأنظار إلى أهمية الانتماءات الدينية والمذهبية في معالجة قضايا "الأقليات"، فأصبحت كلمتا "المسلمين" و"البوشناق" تُستخدمان في الحديث عن البوسنه والهرسك كمصطلحين مترادفين. أما كلمة "جالية" فتوحي بفترات إقامة قصيرة وبمعنى "الضيوف" على البلد لا المقيمين فيه[١٨]، بينما نرجع إلى الوصف الغالب على طبيعة وجود المسلمين في ألمانيا فنجده ينطوي على إقامة أساسية ودائمة، ويرتكز على الفئات الثلاث الأولى المذكورة أعلاه، تليها الفئتان الرابعة والخامسة، وتبقى نسبة محدودة من المقيمين لفترات قصيرة، لا سيما وأن فئة المسلمين الوافدين قديما قد تضاعف عدد أفرادها ليس من خلال "وفود المزيد" بل من خلال المواليد، من الجيل الثاني والثالث، ممّن لم يعرفوا سوى ألمانيا دارا لإقامتهم.

لقد أصبحت غالبية المسلمين في ألمانيا من "أهل البلاد" واقعيا، مع ذلك لا يُطلق عليهم وصف "الأقلية" بالمعنى الذي تترتّب عليه سلسلة من النتائج الهامة وفق الاعتبارات القانونية الألمانية والأوروبية، ومن أسباب ذلك ارتفاع نسبة غير حملة الجنسية الألمانية منهم، فضلا عن عدم اعتماد الدين -بمفهوم الكلمة في الغرب- أساسا لتثبيت مفهوم الأقلية. كما نجد في انطلاق تعامل المسلمين أنفسهم مع طبيعة وجودهم في ألمانيا، تحت عنوان "أقلية" أو "جالية"، اتّجاها ينطوي على سلبيات عديدة، وقد يسبّب العراقيل في وجه ما يتطلعون إليه من أهداف، إضافة إلى تناقضه مع واقعهم الفعلي الراهن في إطار مجمل السكان، ونميل إلى استخدام تعبير "فئة من المجتمع الألماني" وهو تعبير بميزات تظهر في الفصول التالية، ورغم أن أحداث ٢٠٠١م لم تصنعه مباشرة، فقد ساهمت في انتشاره وإقرار أهميته للمسلمين في ألمانيا بشكل ملحوظ.

جنسيات المسلمين

تقول وزارة الداخلية الألمانية (٢٠٠٠/١١/٨م)[١٩]: "لا يمكن إعطاء رقم دقيق عن عدد السكان المسلمين الذين يعيشون في ألمانيا، وحسب التعداد السكاني من عام ١٩٨٧م (قبل توحيد ألمانيا)، ذكر (١٦٥٠٩٥٢) انتماءهم للإسلام، منهم (٤٧٩٦٦) بجنسية ألمانية.

الجدير بالذكر أنّ ذكر الانتماء الديني لم يكن ملزما في ذلك الإحصاء، كما أنّ تلك الفترة بدأت تشهد حملات متصاعدة ضدّ الإسلام والمسلمين، وتربطهم بظاهرة الإرهاب الدولي، فلا يستبعد أن نسبة عالية من ذوي الأصل الألماني بالذات ومن المتجنّسين بعد عملية قانونية معقدة ومطوّلة، كانوا يتخوّفون من تسجيل انتمائهم الديني. وعدد المسلمين ذوي الجنسية الألمانية المذكور بعيد عن الواقع، فعدد النساء اللواتي يسجّلن اعتناقهنّ للإسلام

رسميا بعد الزواج بمسلمين كان يعدّ في تلك الفترة عشرات الألوف[٢٠]، كما بدأ في الثمانينات الميلادية ارتفاع مطّرد لعدد المسلمين المتجنّسين، ومن ذلك تأثير المخاوف من الترحيل بعد وقف جلب "العمال الأجانب" من خارج دول الاتحاد الأوروبي، وطرح مشاريع جديدة لإغراء العاطلين عن العمل من الأجانب والمتقاعدين، ليرحلوا طواعية، بتعويضات أو دون تعويضات، فكان طلب الجنسية من سبل ضمان الإقامة والاستقرار ونتيجة لعوامل عديدة مثل الحرص على استقرار دراسة أولادهم.

ولا تذكر المصادر الرسمية (النشرة الحكومية) شيئا عن عدد المتجنّسين قبل التعداد السكاني، كما أنّها لا تحدد بصورة دقيقة المسلمين من بين المتجنّسين منذ ذلك الحين، بل تعود إلى تقدير عددهم وفق التوزع العرقي، كما تستعين بتقديرات بعض المراكز والمعاهد العلمية كمعهد الدراسات التركية في مدينة إسّن، لتصل في الحصيلة إلى تقدير عدد المسلمين بالمجموع (دون ذوي الأصل الألماني) مع نهاية عام ٢٠٠٠م بما يتراوح بين (٢،٨) و(٣،٢) مليون مسلم من أصل ٨٢ مليون نسمة من السكان (٣،٧ في المائة تقريبا)، وتصنّفهم وفق الجدول التالي:

المسلمون في ألمانيا من غير ذوي الأصل الألماني، حسب البلدان الأصلية [٢١] بتاريخ (١٢/٣١ /١٩٩٩م).

البلد الأصلي	المجموع	متجنس (بين ١٩٨٨ و١٩٩٩م)	جنسية أجنبية
تركيا	٢٣٧١٢٩٥	٣١٧٧٣١	٢٠٥٣٥٦٤
البوسنه والهرسك	١٨٣١٩٦	١٥٥٠٦	١٦٧٦٩٠
إيران	١٢٤٧٤٣	٨٢٩٧	١١٦٤٤٦
المغرب	١٠٩٤٧٦	٢٨٠٢٦	٨١٤٥٠
أفغانستان	٨٥٧٢٨	١٣٧٧٣	٧١٩٥٥
(جنسية غير واضحة.. غالبيتهم فلسطينيون)	٦٤٧٩٨	١٣٦٣٤	٥١١٦٤
لبنان	٦٣٣٤٣	٩٢٨٠	٥٤٠٦٣
العراق	٥٥٠٣٣	٣٨٢٢	٥١٢١١
باكستان	٤٦٤٤٣	٨١٨٦	٣٨٢٥٧
تونس	٣٧٥٤٤	١٣٢٨٤	٢٤٢٦٠
سورية	٣١٢١٠	٦٧٨٩	٢٤٤٢١
الجزائر	١٩٩٢٦	٢٧٤٠	١٧١٨٦
مصر	١٧٠٤٦	٣٢٣٥	١٣٨١١
الأردن	١٦١٦٣	٤٩٧٣	١١١٩٠

اندونيسيا	١١٨٤٨	١٠٩٢	١٠٧٥٦
اريتيريا	٩٧٠٨	٣٨٣٥	٣٨٧٣
بنجلادش	٧٩٨٧	١٤٥٥	٦٥٣٢
السودان	٥٠١٨	٣٢١	٤٦٩٧
ليبيا	٢٧٩٠	١٤٧	٢٦٤٣
اليمن	١٧٣٨	١٥٢	١٣٨٦
السعودية	٧٦٤	٢٦	٧٣٨
عدا ذلك (تشمل البحرين وبروناي وقطروالكويت وعمان والإمارات)	١٢٦٢	٣٢	١٢٣٠
المجموع	٣٢٦٧٠٥٩	٤٥٨٣٣٦	٢٨٠٨٧٢٣

ويلاحظ:

١- عدم ذكر الأكراد بصورة منفصلة، وهم أكثر من ٤٠٠ ألف من تركيا، و١٠٠ ألف من العراق وسورية في الدرجة الأولى.

٢- توجد زيادة سكانية طبيعية نتيجة الفارق بين الولادات والوفيات من المسلمين (وهم أكثر من ٥ في المائة من السكان)، وكانت عام ٢٠٠٠ م أكثر من واحد في المائة أو في حدود أربعين ألفا تقريبا، وهذا (مع زيادة الأجانب عموما وهم ٩ في المائة من السكان) ما يعوّض النقص في سكان ألمانيا من ذوي الأصل الألماني، فيقلّص معدّلاته إلى (٣) في الألف سنويا في الوقت الحاضر[٢٢]. ويعتبر تطوّر خارطة الأعمار لصالح جيل "المتقاعدين" بألمانيا، إلاّ في نطاق المسلمين وغالبية الأجانب، سبب التحوّل الجذري في المواقف الحزبية الألمانية نحو تقنين الهجرة، والسعي لجلب "متخصّصين" أجانب.

٣- وفق وزارة الداخلية الألمانية[٢٣] بلغ عدد المسلمين المتجنّسين في الفترة بين ١٩٨٨ و١٩٩٩م زهاء ٥٠٠ ألف متجنّس، منهم ١١٤ ألف عام ١٩٩٩م، مقابل أقل من ٤ آلاف عام ١٩٨٨م، وارتفع الرقم مرة أخرى عام ٢٠٠٠م نتيجة تعديلات قانونية، فهو لا يقل عن ١٥٠ ألفا، إضافة إلى متجنسين آخرين قبل عام ١٩٨٨م.

٤- بقيت المصادر الألمانية تذكر رقم (٤٧ ألفا) التقديري منذ أكثر من ١٠ أعوام عن عدد المسلمين ذوي الأصل الألماني، غير المذكورين في الجدول السابق، والمؤكّد أن عددهم بلغ مئات الألوف، ولا يخفى أن نسبة اعتناق الإسلام -كما تتحدّث عن ذلك المصادر الإسلامية في ألمانيا ووسائل الإعلام- أصبحت تعادل في الوقت الحاضر أضعاف ما كانت عليه في الثمانينات الميلادية، وتشمل الشبيبة بصورة خاصة، وهذه ظاهرة منتشرة في الدول الغربية عموما[٢٤].

تبعا لهذه الملاحظات، ومع اعتماد الجدول السابق وأرقام رسمية تفصيلية أخرى، يمكن استخلاص الحصيلة الإجمالية التالية للوجود الإسلامي في ألمانيا في منتصف عام ٢٠٠١م:

المسلمون في ألمانيا عام ٢٠٠١ م

ذوو الأصل الألماني	١٥٠ ألفا	
حملة الجنسية من غير الألمان	٧٠٠ ألف	
الأجانب المقيمون	٢،٨ مليون	
المجموع (المستقرون)	٣،٦٥ مليون	أي حوالي ٤،٥ في المائة من السكان
طالبو لجوء وأسرهم ومشردو الحروب	٧٥٠ ألفا	من أصل ١،٢ مليون مجموع هذه الفئة
إقامة قصيرة (طلبة وديبلوماسيون وسواهم)	١٥٠ ألفا	
إقامة غير قانونية	غير متوفر	تقدّر بمئات الألوف ولكن يصعب ذكر نسبة للمسلمين منهم
المجموع	٩٠٠ ألف	
المجموع الكلي	٤،٦٥مليون	أي حوالي ٥،٧ في المائة من السكان

وتشمل هذه الأرقام أتباع طوائف تنسب نفسها إلى الإسلام وحكم جمهور العلماء بخروجها عنه وفق تعاليمها، ولكن عدد هؤلاء محدود كما يظهر من الفقرة التالية.

طوائف ومذاهب

تقول المصادر الرسمية الألمانية "إن المسلمين في ألمانيا يتوزّعون حسب مذاهبهم على فئات: السنة، والشيعة، والعلويين لا سيما من تركيا، والأحمديين لا سيما من باكستان، وفئات أخرى صغيرة العدد"[24]، وتحرص الجهات الرسمية الألمانية على إدراج طوائف ونحل معيّنة، كطائفة العلوية التركية التي تزعم تجديد الإسلام عن طريق التخلّي عمّا لا يتفق منه مع متطلبات العصر أو تأويله، أو كطائفة القاضيانية التي تطلق على أتباعها وصف الأحمديين، نسبة إلى أحمد بن قاضيان الذي ادّعى النبوة. بينما يلفت النظر أنّ المصادر الرسمية لم تعد تطلق وصف "الطائفة الإسلامية" على البهائيين، الذين يحتل مركزهم الضخم في فرانكفورت المرتبة الثانية عالميا بعد مقرّهم الرئيسي في حيفا بفلسطين المحتلة، ويعود ذلك إلى إعلان الطائفة نفسها أنّها لا تعتبر نفسها "إسلامية" بل تمثل "ديانة جديدة"، متخلية بذلك عن ادّعائها القديم بالانتساب إلى الإسلام[٢٥].

وتثور في ألمانيا بين الحين والحين ضجّة إعلامية ورسمية حول هذه الطوائف وتعامل المسلمين في ألمانيا مع أتباعها، وغالبا ما يُربط ذلك بأحداث تجري في البلدان الإسلامية، كقضية البهائيين في إيران، أو المواجهات القانونية مع القاضيانيين في باكستان، أو الاضطرابات التي شهدتها منطقة العلويين في تركيا. وإذ نتجاوز هنا ما يُذكر عادة عن دعم غربي مقصود للطوائف المتعددة في البلدان العربية والإسلامية، يمكن أن نحصر جملة أسباب ربط الجهات الرسمية الألمانية بين هذه الطوائف أو بعضها وبين الوجود الإسلامي في ألمانيا في سببين رئيسيين:

السبب الأول أنّ أتباع تلك الطوائف أثبتوا وجودهم التنظيمي في ألمانيا في فترة تاريخية مبكرة نسبيا، فأول "رابطة" تنظيمية ظهرت للبهائيين كانت عام ١٩٠٦م، وكان وراءها طبيب أسنان أمريكي الجنسية يُدعى إدوين فيشر، وأتى إلى المانيا عام ١٩٠٤م[٢٦] ولا مجال للتفصيل في الأسباب التاريخية لذلك، كتلك المرتبطة بأوضاع اليهود في ألمانيا بين الحربين العالميتين، وظهور الطائفة البهائية، التي يشبه دورها في المنطقة العربية والإيرانية، دور يهود الدونمة في الدولة العثمانية. أمّا القاضيانية فنشطت في العشرينات الميلادية، ويعتبر "مسجد الأحمدية" في برلين أول مسجد أقيم في القرن الميلادي العشرين في ألمانيا وكان بناؤه بين عامي ١٩٢٤ و١٩٢٨م[٢٧]، وكالبهائيين يعتبر أتباع هذه الطائفة ناشطين بشكل ملحوظ، على مستوى الدعوة إلى القاضيانية بدعوى أنها تمثل "الإسلام الحقيقي"، وعلى مستوى نشر الكتب، ومنذ مطلع التسعينات الميلادية عن طريق المواقع الشبكية أيضا. ولا يسري على الطائفة العلوية –ومعظم أفرادها من تركيا- أنّها بدأت تنظيم نفسها في فترة مبكرة، ولكنّها تعتمد في الوقت الحاضر على شبكة منظّمات قوية على المستوى الأوروبي، ومقرها الرئيسي في كولونيا بألمانيا، وتستهوي التأييد الرسمي لها لتبنّيها أفكارا علمانية تحت عنوان "التحرّر والمساواة" على نطاق واسع[٢٨].

أمّا السبب الثاني فقد يغلب عليه طابع التكهّن، ولكنه يستند إلى قرائن عديدة تؤكّده، وهو أن السلطات الألمانية المعنية تعلم باستحالة التقاء المسلمين من السنة والشيعة ومن الطوائف المذكورة على أرضية إسلام مشترك لتمثيله في ألمانيا، فهي عندما تطالب في مناسبات معينة بإدراج تلك الطوائف تحت عنوان المسلمين في ألمانيا، إنّما تستخدمها ذريعة للامتناع عن تلبية مطالب المسلمين المتكررة للحصول على بعض الحقوق الأساسية، مثل تدريس الدين وتحديد المناهج، ومن الأمثلة على ذلك ما شهدته ولاية برلين على امتداد عشرين عاما، إذ تقدّمت منظمة "الاتحاد الإسلامي" في برلين بطلب الترخيص بتدريس الإسلام للمسلمين في مدارس المدينة للمسلمين منذ عام ١٩٨٠م، ولم تحصل على الترخيص إلا عام ٢٠٠٠م، عبر آخر درجات الاستئناف القضائي الإداري، وكان تعدّد الطوائف الإسلامية يُذكر باستمرار في مرافعات الجهات الرسمية وفي أحكام الرفض القضائي السابقة، ومن ذلك مثلا ما ورد في حيثيات الحكم الصادر عن محكمة الشؤون الإدارية في برلين بتاريخ ١٢/١٩ /١٩٩٧م[٢٩].

وانطلاقا من تقدير وزارة الداخلية في نشرتها الحكومية السالفة الذكر لعدد المسلمين في ألمانيا –دون اللاجئين بغضّ النظر عن فترات إقامتهم- من رقم ٣،٣ مليون مسلم تقريبا مع نهاية عام ٢٠٠٠م، فهي تقدّر عددهم في النشرة نفسها من حيث المذاهب والطوائف على النحو التالي[٣٠]:

١- السنة ما بين ٢،١ و٢،٤ مليون

٢- الشيعة الجعفرية حوالي ١٢٥ ألفا

٣- ثمّ تذكر أنّ عدد أفراد الطائفة العلوية بحوالي ٤٠٠ إلى ٦٠٠ ألف، وتنطلق في هذا التقدير من افتراض أن نسبة العلويين الأتراك إلى الأتراك بمجموعهم في ألمانيا لا بدّ وأن تكون أعلى من نسبتهم في تركيا نفسها، ولا تعلّل هذا الافتراض، ثم تضيف افتراضا آخر يقول إنّ نسبة العلويين تبلغ في تركيا نفسها ٢٥ في المائة من السكان، هذا مع ملاحظة أنّ الكتب الإحصائية الألمانية تقول إنها ما بين ١٥ و٢٥ في المائة[٣١].

٤- كما تنقل السلطات الرسمية في النشرة الحكومية عن المصادر القاضيانية قولها إن عدد أتباعها في المانيا في حدود ٦٠ ألفا، وهو رقم مبالغ فيه أيضا، وربما لا يزيد على عشرة آلاف أو أكثر قليلا، إذا اعتمدنا على مصدر آخر[٣٢] يقول إن عدد أفراد الطائفة كان في مطلع التسعينات الميلادية (١٩٩٣م) في حدود عشرة آلاف فقط، والمصدر هو مركز "أرشيف الإسلام" الذي يصعب القول إنّه يعمد للتهوين من شأن حجم الطائفة، فالمشرف عليه (محمد سالم عبد الله) الباكستاني الأصل، ينتقد بحدة اعتبار القاضيانية طائفة خارج نطاق الإسلام، وينسب "تكفيرها" إلى المتشدّدين في العالم الإسلامي، وتعتبر دراساته من الدراسات المعتمدة لدى الجهات الرسمية والكنسية بألمانيا، وهو نفسه معروف بالتعاون معها منذ زمن بعيد، وكانت نشأة "أرشيف الإسلام" نفسه في برلين في العشرينات الميلادية أيضا (١٩٢٧م) أي واكبت ظهور الطائفة القاضيانية هناك، وتلا ذلك عام ١٩٣٢م تأسيس منظمة "المؤتمر العالمي الإسلامي"، وكان (محمد سالم عبد الله) المشرف حاليا على "مركز أرشيف إسلام" هو نفسه "مندوب المؤتمر في ألمانيا" فترة زمنية طويلة، وأصبحت المؤسستان معا مؤسسة واحدة في هذه الأثناء[٣٣].

أمّا في نطاق السنة والشيعة فقد غلب تعدّد الاتجاهات الحركية كما سيرد الحديث لاحقا على الجانب التنظيمي وعلى الجانب المذهبي أيضا، لا سيما على مستوى المسلمين الوافدين من تركيا ثمّ من البلدان العربية، هذا باستثناء القليل من صور التعبير المباشرة عن الجانب المذهبي، المعروفة عن الحركات والتوجّهات الصوفية والسلفية، بما في ذلك أتباع سعيد النورسي في تركيا.

وفيما عدا ذلك يعكس واقع السنة والشيعة في ألمانيا التأثير المتبادل ما بين الانتماءات المذهبية والانتماءات التنظيمية والحركية، مع ملاحظة أن الجانب التنظيمي بقي بطبيعته لا يشمل سوى نسبة معينة من المسلمين. وبشكل عام يمكن القول بظهور الانتماء المذهبي بقوة في صفوف الشيعة الجعفرية لا سيما من إيران، وفي صفوف السنة الأحناف من الأتراك، ويضعف ظهور هذا الانتماء، فيضمحل جزئيا ولصالح أرضية إسلامية مشتركة، في صفوف السنة من المالكية من شمال إفريقية عموما، ولا يكاد يظهر للعيان في صفوف السنة من الشافعية من بلدان عربية وإسلامية أخرى.

وإيجازا لما سبق يمكن القول، إنّ الجوانب الطائفية والمذهبية في صفوف المسلمين ومن يُحسب عليهم في ألمانيا، تمثل عدديا صورة مشابهة لما هو قائم في مجموعة البلدان الإسلامية عموما، وتجد الطوائف الأصغر عددا والمرفوضة داخل البلدان الإسلامية، اهتماما خاصا يدعم مواقعها وقوتها الذاتية، بينما تضمحلّ الفوارق المذهبية ما بين السنّة إلى حد كبير، وجزئيا ما بينهم وبين الشيعة، لصالح تكوين "فئة" متجانسة من المسلمين في المجتمع الألماني قدر الإمكان.

الواقع المعيشي

فترة جلب العمال الأجانب في الستينات ثم موجات الطلبة الوافدين من البلدان الإسلامية هي الفترة التي حددت المعالم الرئيسية الأولى للواقع المعيشي للمسلمين في ألمانيا، بمختلف جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولم يكن العمال المسلمون آنذاك من تركيا ويوغوسلافيا سابقا موضع اهتمام يستحق الذكر من ناحية أوضاعهم المعيشية، إلى أن ظهرت المشاكل الاجتماعية الأولى في مطلع السبعينات فبدأت تظهر بعض الكتب والدراسات حول هذه الأوضاع، وبدأت بعض الجهات السياسية في الحديث عن ضرورة مواجهة المشاكل المتعلقة بها، وهذا في إطار الحديث عن الأجانب والعمال الأجانب فحسب. وتشير الأرقام المتوافرة عن تلك الفترة إلى أنّ ٤٠ في المائة من العمال "المستوردين" من تركيا كانوا من الريف، وأنّ ٧٠ في المائة لا يحملون الشهادة الابتدائية، وأنّ ٢٠ في المائة أميّون، وأنّ ٩٠ في المائة لا يتحدّث بأيّ لغة غير لغته الأم. كما تذكر تلك الأرقام أنّ أكثر من ٥٠ في المائة من العمال المسلمين الأتراك كانوا يعيشون في مطلع السبعينات الميلادية في غرف تضمّ الواحدة منها ٤-٦ أسرة، وأنّ الثلث لم يكن يجد سريرا للنوم، ويعيش ٦٠ في المائة دون مطبخ للطعام، و٧٨ في المائة دون دورة مياه فضلا عن حمّام خاص، وساهم الجهل عموما في تعرّض هؤلاء للاستغلال على أكثر من صعيد، ولم تساهم الفترة الأولى في التخلص منه كما يشير بقاء نسبة الأطفال الذين يكملون الدراسة الإلزامية في حدود ٤٠ في المائة[٣٤].

في تلك الفترة لم تكن قضية وجود المسلمين في الغرب عموما قد وجدت ما يكفي من التعريف أو الدراسة على مستوى البلدان العربية والإسلامية نفسها، وهو ما نشر صورا مغلوطة أو غير دقيقة على الأقل حتى في أوساط الجهات ذات الاهتمام المباشر[٣٥]، كما أنّ ظاهرة "العمل الإسلامي الحركي" كانت في بداياتها الأولى، ورغم انتشارها في أوساط العمال المسلمين أيضا، إلاّ أنّها اعتمدت أولا على الارتفاع التدريجي لعدد الطلبة المسلمين الوافدين، ولم يؤثّر ذلك تأثيرا مباشرا على الأوضاع المعيشية والاجتماعية للمسلمين لأكثر من سبب، فلعب عامل اختلاف اللغة دوره، فأكثر من سبعين في المائة من العمال المسلمين كانوا من تركيا، بينما كانت نسبة الطلبة الأتراك في حدود ١٠ في المائة بين الطلبة المسلمين الوافدين، هذا علاوة على ضعف الوضع المعيشي للطلبة أنفسهم، وكانوا من بلدان إسلامية نامية، وتذكر المصادر الرسمية أن ٤٥ في المائة منهم كانوا يضطرون إلى قطع دراستهم والعمل لتأمين معيشتهم، هذا علاوة على سلسلة من الضغوط النفسانية والاجتماعية التي يعيش المغترب المسلم تحت تأثيرها في المجتمع الغربي عموما[٣٦].

ومع نهاية ما عرف بالمعجزة الاقتصادية الألمانية، وعودة التطوّر الاقتصادي إلى مجراه التقليدي في ظل النظام الرأسمالي ما بين فترات ركود وازدهار، بدأ ارتفاع نسبة البطالة يشمل المسلمين أكثر من سواهم من العمال، وبقي هذا الفارق واضحا في الأرقام والتقديرات الرسمية لتطوّر معدلات البطالة حتى الآن، وتراوحت خلال النصف الثاني من التسعينات الميلادية ما بين ١٠ و١٢ في المائة عموما، و١٦-١٨ في المائة بين غير الألمان، الذين يمثل المسلمون غالبيتهم.

ولكنّ انتشار البطالة من جهة، وارتفاع عدد المسلمين في ألمانيا من جهة أخرى، ساهم في نشأة ظاهرة أخرى تمثّلت في إقبال كثير من المسلمين على قطاعات اقتصادية جديدة عليهم، كمحلات البيع التجارية، والمطاعم، وشركات النقل والسياحة، وهو ما أوجد قطاعا اقتصاديا جديدا متميّزا من جهة في تحديد مستوى المعيشة للمسلمين في ألمانيا، ومن جهة أخرى من حيث تأثيره داخل نطاق البنية الهيكلية الاقتصادية للبلاد، حيث وصل عدد الشركات المسجّلة بملكية مسلمين إلى أكثر من مائة ألف يشتغل فيها أكثر من ٢٥٠ ألفا، بنسبة من العاملين المسلمين في حدود النصف تقريبا، كما تذكر دراسات "معهد البحوث والدراسات التركية" من جامعة إسّن على وجه التخصيص، وكما ورد على لسان أكثر من مسؤول ألماني في فترة الردّ على حجج الموجة العنصرية اليمينية، مع الإشارة إلى الخلل الكبير الذي يمكن أن ينشأ في البنية الاقتصادية عموما وبنية التأمينات الجتماعية خصوصا، لولا وجود "الأجانب" من المتجنّسين وسواهم في القطاع الاقتصادي والمالي بألمانيا.

وإذا كانت معدلات مشاركة أطفال المسلمين وناشئتهم في المدارس الألمانية، مع الوصول إلى مستوى الشهادة الثانوية أو انتهاء المرحلة الإلزامية لعشرة أعوام، تتأرجح إلى وقت قريب ما بين ثلاثين وأربعين في المائة، فإنّ ارتفاعها في هذه الأثناء إلى معدلات تصل إلى ثمانين في المائة، جنبا إلى جنب مع ازدياد فرص تعلّم الإسلام بصورة منهجية، يمكن أن يساهم إسهاما كبيرا في تبدّل الصورة السلبية التي ما زالت هي الغالبة على الوضع المالي والاقتصادي وبالتالي الوضع المعيشي للمسلمين في ألمانيا مع نهاية القرن الميلادي العشرين.

تفاعل الوجود الإسلامي في ألمانيا مع المجتمع

معطيات أساسية في المجتمع الألماني – نشأة العمل الإسلامي في ألمانيا – تنظيمات "إسلام الوافدين" - الانتماء الإسلامي والهوية الألمانية – جيل الشبيبة المسلمين في ألمانيا

معطيات أساسية في المجتمع الألماني

تبرز في المجتمع الألماني مجموعة من الخصائص ذات التأثير على الوجود الإسلامي فيه أكثر من سواها، ومن ذلك ما هو مشترك مع مجتمعات غربية أخرى، وما هو خاص بالمجتمع الألماني، وأهمّها دون تفصيل:

١- التوازن المذهبي نسبيا بين الكاثوليك والبروتستانت، سواء من الناحية العددية أو من ناحية التأثير على الأرضية الثقافية والاجتماعية والمشاركة في صناعة القرار على المستوى الشامل للدولة وعلى مستوى البلديات المحلية. ويقابل هذا تباين نسبة وجود المذهبين في الولايات الألمانية، وبالتالي تباين تأثيرهما المذكور، مع ملاحظة أنّ قسما كبيرا من القرارات ذات العلاقة بالمسلمين، كالترخيص ببناء منشآت إسلامية ما، يؤخذ على المستوى المحلي للبلديات غالبا.

٢- على هذه الخلفية الدينية تعتبر العلمانية في ألمانيا قائمة على "عقد مصالح" بين أطراف متعددة، وتعتبر الكنيسة -بمعنى الهيئة التي تمثّل أتباعها المسجلين فيها- أحد هذه الأطراف، كما تكتسب الحريات الأساسية في ألمانيا مكانة خاصة، انعكست في تثبيتها في الدستور ضمن مواد "غير قابلة للتعديل أو الإلغاء"، ومن ذلك الحرية الدينية بمفهوم كلمة الدين في نطاق العلمانية المهيمنة على "العقد الاجتماعي" القائم، وهو ما يعني على أرض الواقع أنّ الدفاع عن حرية العقيدة قائم ولكنّه مقيّد بأن يكون في إطار هذا العقد ومفاهيمه، ومن هذه الزاوية يطرح السؤال عن طبيعة تعامل فئة المسلمين في ألمانيا، وفق مفهوم الإسلام لكلمة الدين، مع سواهم في إطار "العقد الاجتماعي العلماني" القائم على مفهوم آخر للدين.

٣- رغم التضخيم من شأن تأثير الحقبة النازية من التاريخ الألماني على المجتمع الألماني حتى الآن، لا سيّما ما يعرف بعقدة النازية في التعامل مع اليهود، فلا ينبغي التمييز كثيرا بين ألمانيا وسواها من البلدان الغربية على هذا الصعيد، بل ربّما يأتي التمييز في اتّجاه معاكس، أي نتيجة لتدنّي نسبة اليهود من بين السكان الألمان، وكان حتى سقوط الشيوعية أقلّ من أربعين ألفا ثم ارتفع إلى الضعف تقريبا بسقوط العراقيل السابقة في الشرق إلى ضعف الرقم تقريبا، وهذا رغم فتح الأبواب الألمانية للوافدين من اليهود دون قيود، على أنّ الأقلية اليهودية تمارس نفوذها عبر تأثيرها المباشر على مراكز الفكر والإعلام، وعبر استغلال ذلك على صعيد قضايا عديدة ترتبط بالمسلمين وبالأجانب في المانيا، فتوظّفها لخدمة أغراضها الذاتية، كما في قضية العنف العنصري، الذي كان المسلمون في مقدّمة ضحاياه، وكان اليهود في مقدّمة المستفيدين منه في أواسط التسعينات الميلادية، وبدأت تظهر ردود فعل مضادّة على مستوى جيل الناشئة الألمان في الدرجة الأولى.

٤- لا تختلف ألمانيا عن الدول الغربية الأخرى في وجود ظواهر معينة، تلعب دورها في التأثير المتبادل مع وجود الإسلام والمسلمين في الغرب عامة، ومن ذلك "ظاهرة تغليب المادة على ما سواها" بما في ذلك تقديمها على منظومة القيم ودورها في تعطيلها و"تعديلها" من حقبة إلى أخرى، وظاهرة "الروح العنصرية" الباقية وما ينشأ عنها وعن تغليب المادية من ازدواجية في التعامل مع ما يقتضيه ما بقي مرفوعا "منظومة القيم" كقيم وشعارات لا سيما في ميدان حقوق الإنسان وحرياته. ولهذه الظواهر وأشباهها ذات العلاقة المباشرة بطبيعة تكوين المجتمع الغربي الحضاري، آثارها السلبية على المسلمين عموما لا سيما في نطاق تعامل "صانع القرار" مع ما يتعلّق بالإسلام والمسلمين، وآثارها الإيجابية لا سيما في نطاق ارتفاع نسبة التفهم للإسلام والمسلمين على قدر انفتاح أبواب التعرّف المباشر من جانب العامة من أفراد المجتمع.

٥- كذلك لا تختلف ألمانيا عن معظم البلدان الغربية الأخرى في أنّ الجيل الذي يصنع القرار في مختلف الميادين في الوقت الحاضر، يعتبر "جيلا انتقاليا" إذا صحّ التعبير، فقد انتقلت المراكز الرئيسية لصنع القرار تدريجيا من "جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية" إلى "جيل ثورة الطلبة"، وقد تميّز الأول بدرجة غير عادية من الانضباط في ميادين عديدة تحت تأثير ما خلّفته الحرب وإدراك أهمية إعادة البناء من جديد، بينما تميّز الثاني بدرجة غير عادية من التمرّد على مختلف الضوابط، وهو ما بدأ مع أواخر الستينات الميلادية بالتفلّت من منظومة القيم الخلقية، وما ارتبط بها من تصوّرات دينية، ورغم ذلك يعتبر هذا الجيل ما بين ٤٥ و٦٠ عاما انتقاليا، فقد بدأت تظهر اجتماعيا في الجيل الشاب والناشئ ردود الفعل على التطرّف الذي يمثله ذلك الجيل، عقديا في اتجاه ما يمكن وصفه بالأصولية العلمانية، وخلقيا ممّا بلغ أقصى درجة الانحلال والتفلّت من مختلف الضوابط والقيم.

٦- وتشهد ألمانيا مع سائر الدول الأوروبية تحوّلا اجتماعيا آخر له تأثيره على الوجود الإسلامي فيها، وهو تطوّر بنية هرم فئات الأعمار السكاني، في اتجاه ارتفاع نسبة المتقاعدين الأكبر سّنا، وانخفاض نسبة الشبيبة والناشئة، فيما عدا أوساط المسلمين في الدرجة الأولى، الذين يمثّلون النسبة الأعلى من الأجانب، وهو ما يعني خلال العقود القليلة المقبلة ارتفاع معدّل وجود المسلمين في مراكز صنع القرار تدريجيا ربّما إلى ضعف نسبتهم العددية السكانية إذا اتّخذ التطور الاجتماعي الجاري مجراه دون اصطناع عراقيل في وجهه.

بشكل عام يمكن القول إنّ المعطيات الأساسية في المجتمع الألماني تشكّل في الأصل أرضية إيجابيّة للوجود الإسلامي فيه، من حيث التركيبة السكانية دينيا وفكريا فضلا عن تشكيلة هرم فئات الأعمار، وهو ما يمكن أن يعطي دفعة قوية لتفاعل المسلمين مع المجتمع عموما، كما يمكن بالمقابل أن تنشأ أزمات جديدة، تحت تأثير الحملات المضادة التي بدأت بالظهور تخوّفا من ازدياد انتشار الوجود الإسلامي في الغرب وعموما وترسيخ جذوره.

نشأة العمل الإسلامي في ألمانيا

كما سبقت الإشارة كان لموقف القيصرية الألمانية قبل الحرب العالمية الأولى دور خاص في دعم الوجود الإسلامي في ألمانيا بما في ذلك إنشاء مسجد في برلين ومقبرة لضحايا الحرب من الجنود المسلمين، وبعد انهيار

القيصـــرية مع نهاية الحرب، بدأ الســؤال عن تنظيم المســلمين لأنفســهم يطرح نفســه. وكان فريق من حركة القاضـيانية التي نشـأت في شـبه الجزيرة الهندية أثناء الاسـتعمار البريطاني قد وجد طريقه إلى أوروبا في هذه الأثناء بدعم من الحكومة البريطانية نفسها، ومنهم من استقر في ألمانيا

في عام ١٩٢٢م كانت نشأة أول التنظيمات الإسلامية، واعتمد على مسجد فونسدورف في برلين، كما برز تنظيم القاضـيانيين في العام نفسـه باسم "رابطة المسلمين الألمانية" وأسّسـها "الإمام صـدر الدين" من لاهور من شـبه الجزيرة الهندية، وفي عام ١٩٣٠م فتحت هذه المنظمة أبوابها لعضـوية غير المسـلمين فيها وبدّلت اسـمها إلى "الجمعية الألمانية-الإسـلامية" على غرار جمعيات الصـداقة المعروفة على المستوى الوطني والقومي. وفي عام ١٩٢٧م تمّ تأسيس ما سمي "المجلس المركزي لقلم المحفوظات الإسلامي في ألمانيا" ولا يزال قائما إلى اليوم، ويحظى باهتمام خاص من جانب الكنيســة والجهات الرســمية، وتلاه تأســيس "الفرع الألماني لمؤتمر العالم الإسلامي" عام ١٩٣٢م عام ١٩٣٣م والذي توحّد مع "المجلس المركزي لقلم المحفوظات"[٣٧]، وباتت منشورات المؤسسـة المشتركة باسم "قلم محفوظات الإسلام" معتمَدة إلى حد كبير لدى الجهات الرسمية الألمانية والكنائس بألمانيا، ويبدو أنّ معظم التسميات المذكورة يلتقي على الأرضية القاضيانية المشتركة.

وبغضّ النظر عمّا إذا كانت هذه التنظيمات، أو كان بعضــها، يمثل قبل الحرب العالمية الثانية "المســلمين" في ألمانيا، فلا يسري هذا منذ نهاية تلك الحرب، ونشأة بنية هيكلية جديدة للوجود الإسلامي، أصبح قوامها الرئيسي حاليا المسلمون من أصل تركي، وقد نشأت التنظيمات الرئيسية على أساس الجنسية التركية، كما نشأت تنظيمات أخرى على أساس الانتماءات القومية والوطنية رغم المنطلقات الإسلامية في تشكيلها، إذ لم يكن من اليسير بين الخمسينات والثمانينات الميلادية تشكيل تنظيمات إسلامية جامعة لصعوبة اللغة، فغالبية المسلمين من العمال من تركيا ويوغوسلافيا –سابقا- والبلدان الإسلامية الآسيوية لم يكونوا يتقنون الألمانية كلغة مشتركة للتفاهم، ولم يكن الطلبة يشــكّلون ســوى نســبة محدودة عدديا، وينتمون إلى البلدان النامية فلم يكونوا مؤهّلين عدديا ومن حيث الإمكانات لإثبات الوجود الإسـلامي على الصـعيد التنظيمي، بينما لم يكن ذوو الأصـل الألماني من المسـلمين، لا سيما من المهاجرين القادمين من البلدان الشرقية، قد تميّزوا بانتمائهم الديني عن المجتمع حولهم.

ويمكن اعتبار أواسط الستينات الميلادية هي البداية لقيام عمل إسلامي منظم، استند إليه تطوّر الوجود الإسلامي في ألمانيا خلال العقود التالية من القرن الميلادي العشــرين، واعتمد ذلك على عناصــر رئيســية –منها جديدة نسبيا- أهمها:

١- الأفواج الأولى من الطلبة المسلمين لا سيّما من البلدان العربية وإيران

٢- إقامة المساجد الأولى في نطاق "مراكز" استهدفت ممارسة الدعوة الإسلامية

٣- الارتفاع التدريجي لنسبة أصحاب القدرات المالية من المسلمين، كأصحاب الاختصاصات الجامعية والمهنية المهاجرين إلى ألمانيا لأسباب سياسية أو اقتصادية، أو الخريجين من الطلبة الوافدين سابقا والذين امتنعوا عن العودة إلى مواطنهم الأصلية لأسباب مماثلة.

٤- شمول الصحوة الإسلامية للمسلمين في الغرب، لا سيّما بعد حرب ١٩٦٧م وتراجع التيار العلماني والقومي على مستوى البلدان الإسلامية عموما.
٥- نشأة الجيل الثاني للمسلمين –كما يوصف عموما- والمقصود مواليد الوافدين من العمال والطلبة، وازدياد شعور المسلمين بضرورة إقامة منشآت تراعي اختلاف احتياجاتهم عن احتياجات سواهم في المجتمع الألماني.

وقد ارتبط تطوّر عمل التنظيمات الإسلامية في ألمانيا إلى نهاية النمانينات الميلادية على الأقلّ بعوامل لا ترتبط مباشرة بأوضاع المسلمين واحتياجاتهم في نطاق المجتمع الألماني، إنّما ترتبط بتطور الأوضاع في البلدان الإسلامية نفسها، ويمكن حصر ميادين التأثير المتبادل الرئيسية في العناصر التالية:
١- تأثير الانتماء المذهبي، لا سيّما ما بين السنّة والشيعة، ويعتبر المركز الإسلامي في هامبورج أهم مرتكز للشيعة في ألمانيا وأوروبا عموما.
٢- تأثير الانتماء الحركي، لا سيما في نطاق المراكز والتنظيمات الإسلامية ذات الغالبية العربية، وكانت العلاقات بينها صورة طبق الأصل عن العلاقات وتطوّرها على مستوى التنظيمات الحركية الأمّ في البلدان العربية.
٣- تأثير الانتماء القومي، وهو ما لعب دورا رئيسيا في أوساط المسلمين الأتراك، نظرا إلى الصراع السياسي الشديد بين الإسلام والعلمانية في تركيا نفسها.
٤- تأثير الأحداث السياسية الكبرى، وهو ما لا يقتصر على منطقة دون أخرى، وبالتالي لم يقتصر على مجموعة من المسلمين في ألمانيا دون سواها، وأبرز عناوين "المحطات الرئيسية " لها أحداث شبه الجزيرة الهندية وما حولها، وأحداث قضية فلسطين وما حولها، والثورة الإسلامية في إيران وآثارها الإقليمية.

تنظيمات "إسلام الوافدين"

بصورة عامة يمكن القول إن التنظيمات الإسلامية التي نشأت نشأة طبيعية تلبية للاحتياجات الواقعية للمسلمين في ألمانيا، تحوّلت في الحقبة الأولى لنشأتها وتطوّرها إلى ساحة تعكس مختلف أشكال النزاعات والاختلافات في المنطقة الإسلامية، بما في ذلك النزاعات ذات الأبعاد الدولية، وهو ما كان من الأسباب الرئيسية وراء ضعف مردود تلك التنظيمات على صعيد واقع المسلمين في ألمانيا، باستثناء تعزيز الإحساس العام بالانتماء الإسلامي، وهو ما وجد في مرحلة تالية تعزيز مستوى المعرفة بالإسلام والتوعية بالأحداث والتطوّرات ذات العلاقة بالمسلمين(٣٨).
يتضّح من الفقرات السابقة أنه لا يمكن رسم خارطة واضحة متجانسة للتنظيمات الإسلامية في ألمانيا مع نهاية القرن الميلادي العشرين، فالتمييز بين تضاريسها لا يقوم على أساس واحد، والتنوّع في تشكيلاتها متداخل على أكثر من مستوى في بعضه بعضا، فنجد من حيث (عناوين التنظيمات) المراكز القائمة على مساجد تستقطب المسلمين لها تحت تأثير الشكل التقليدي للمساجد وتعدّد المرافق التابعة له، كما نجد بالمقابل الاتحادات الجامعة

لعدد كبير نسبيا من الجمعيات والروابط المحلية في المدن، ونجد أيضا "عناوين" توحي بضخامة التنظيم رغم أنّها قد لا تضمّ أكثر من أفراد معدودين، ومن ذلك جهات تجد الدعم لغرض ما من وراء "النشاطات الإسلامية" التي تمارسها.

كما نجد من حيث (نوعية الأعضاء) اتحادات وروابط طلابية واختصاصية وعمالية، ومن حيث (الاتجاهات) تنظيمات ذات ارتباط حركي، أو "تابعة لدولة "إسلامية" ومرتبطة بتوجيه حكومتها، كما هو الحال مع بعض التنظيمات التركية والمغربية، وهكذا.

واستنادا إلى المصادر الرسمية الألمانية[٣٩]، تتّخذ خارطة التنظيمات الإسلامية الشكل التالي:

١- الاتحاد الإسلامي التركي للهيئات الإسلامية، الذي أسس عام ١٩٨٢م فجمع خمسة عشر "مسجدا" ويقول إنه بات يضم زهاء ٨٠٠ رابطة عضو ينتمي إليها ١٥٠ ألف مسلم تركي في أنحاء أوروبا، ويتبع الاتحاد لهيئة "رئاسة الشؤون الدينية" في أنقرة، التي تتولى إعداد "الأئمة" وإرسالهم إلى ألمانيا.

٢- "اتحاد المراكز الثقافية الإسلامية"، الذي تأسس عام ١٩٦٧م وتبدّل اسمه مرتين، ويملك ١٦٠ مسجدا ومصلى، ويضم أكثر من ٣٠٠ رابطة عضو ينتمي إليها ١٥٠ ألف مسلم تركي في أوروبا، منهم ١٠٠ ألف في ألمانيا.

٣- "رابطة ميلي جوروش الإسلامية" ونشأت نواتها الأولى عام ١٩٧٦م، وتعتبر أكبر تنظيم إسلامي للأتراك في أوروبا.

4- المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا، ويعتبر اتحادا يربط بدرجة معينة من التنسيق في الميادين المشتركة، ما بين المنظمات الأعضاء فيه، بما يشمل عددا من المراكز الرئيسية، والاتحادات التنظيمية للمسلمين من مختلف الجنسيات، وأكثر التشكيلات التنظيمية للمسلمين الناطقين بالألمانية (وتشمل ذوي الاصل الألماني وحاملي الجنسية الألمانية). ويعتبر هذا المجلس أول محاولة تنظيمية جادّة لتجاوز مرحلة التنافس إلى درجة الخلاف الشديد بين المنظمات الإسلامية من قبل -لا سيما العربية منها- وقد بقي يعمل عشرة أعوام في مرحلة التنسيق دون الظهور على مستوى "التعامل المباشر" مع السلطات الألمانية، وأصبح في هذه الأثناء إحدى الجهات الإسلامية الرئيسية التي تتعامل السلطات معها منذ مطلع التسعينات الميلادية.

٥- المجلس الإسلامي في ألمانيا الاتحادية، ويتميّز عن سابقه بأنه لا يضم إلا القليل من المنظمات الإسلامية العربية.

والمفروض -وفق ما تقول المصادر الرسمية الألمانية- أنّ عدد المسلمين الأعضاء في هذه المنظمات في حدود ٣٠٠ ألف أو زهاء عشرة في المائة من المسلمين في ألمانيا، ولكنّ هذه المصادر تشير في الوقت نفسه إلى أنّ مسألة "العضوية التنظيمية" لا تكتسب عند المسلمين مكانة محورية كما هو الحال مع "الانتساب التنظيمي" للكنيسة، كما أنّ الرقم المذكور يمثل في الدرجة الاولى انتماء "رب الأسرة" إلى تنظيم إسلامي ما، ممّا يعني أنّ واقع وجود "ارتباط" تنظيمي ما، يتمثل في أضعاف النسبة المئوية المذكورة.

وتنطلق الجهات الرسمية في ألمانيا[٤٠] من أن عدد المساجد والمصليات التي لا يتخذ بناؤها شكل مسجد، ينمو نموا سريعا بحيث لم يعد في الإمكان تحديد رقم ما، ولو على سبيل التقدير، إذ سرعان ما يتم تجاوز أي رقم تقديري على أرض الواقع. وكان تقرير رسمي صادر يوم ٢/٩/ ٢٠٠٠م قد حدّد من يتردّدون على المساجد بمعدل مرّة في الأسبوع (صلاة الجمعة) بنسبة ٢٤ في المائة ومن يتردّدون أكثر من مرة أسبوعيا بنسبة ٨ في المائة من عامّة المسلمين، وتصل هاتان النسبتان إلى ١٨ في المائة و٤ في المائة بالنسبة إلى الناشئة والشبيبة من الأتراك ما بين ١٥ و٢٤ سنة. وقد صدرت هذه التقديرات عن "هيئة شؤون الأجانب" التابعة للحكومة الألمانية، بينما تقول عمليات استطلاعية قامت بها الحكومة المحلية في ولاية برلين إنّ ٣٩ في المائة من المسلمين سكان المدينة يتردّدون على المسجد مرة في الأسبوع على الأقل.

ومن أهمّ ما ساهم فيه تطور الواقع التنظيمي للمسلمين في ألمانيا "محاولات" التغلب على ما بدأ ينشأ تدريجيا من فوارق بين الانتماء الإسلامي كما يظهر للعيان بين المسلمين الوافدين على البلاد بغض النظر عن فترة إقامتهم، والانتماء الإسلامي للمسلمين من مواليد ألمانيا عموما مع المسلمين من معتنقي الإسلام من ذوي الأصل الألماني. وقد بدأت الفوارق بالظهور كنتيجة طبيعية لمعطيات معينة، مثل النشأة الأولى على الإسلام في البلد الأصلي مقابل النشأة في مجتمع غير إسلامي من البداية، ثم توافر المصادر باللغة الأم بالنسبة إلى كثير من الوافدين، وعدم توافرها بصورة كافية باللغة الألمانية.

الانتماء الإسلامي والهوية الألمانية

لفترة من الزمن أدّت غلبة الانتماء القومي الواحد على الجمعيات والروابط الإسلامية، إلى أنّ المسلم من أصل ألماني ولادة أو اعتناقا حديثا، كان يشعر بنفسه غريبا في تلك التنظيمات، فضلا عن أنّ ميادين اهتمامها لتلبية احتياجات المنتمين إليها من المسلمين الوافدين، كانت تختلف تماما عن ميادين الرعاية الإسلامية التي يحتاجها، وضاعف أسباب الاختلاف والافتراق الفعلي أنّ الاهتمام بالقضايا السياسية بالبلدان الأمّ للمسلمين الوافدين، طغا على نشاطات كثير من التنظيمات المعنية، فلم يجد ذوو الأصل الألماني والمولودون في ألمانيا حديثا، مكانا لأنفسهم واهتماماتهم فيها، بل كان بروز الجانب السياسي على ما عداه، سبب تخوّف لديهم وتجنّب التنظيمات المعنية غالبا.

وساهمت هذه السلبيات في تكوين نواة "للعمل الإسلامي الألماني" إذا صحّ التعبير، وقد كانت المحاولة التنظيمية الأولى (بعد الحرب العالمية الثانية) للمسلمين ذوي الأصل الألماني في مطلع السبعينات الميلادية، ولم يكن القصد الانفراد بها خارج نطاق التنظيمات القائمة للمسلمين الوافدين، وهذا ما انعكس في إعطاء العمل التنظيمي الجديد من البداية عنوان "الناطقين بالألمانية" تأكيدا على عدم انغلاقه على ذوي الأصل الألماني فقط، واكتسب مع الزمن هذه الصفة بالفعل، فقد أصبحت النشاطات القائمة تحت هذا العنوان، تضمّ إلى جانب ذوي الأصل الألماني الذين اعتنقوا الإسلام، نسبة عالية من المواليد في ألمانيا ممّن يوصفون بالجيل الثاني والثالث للوافدين من بلدان إسلامية وأصبحوا بحكم المقيمين الدائمين.

يجب التمييز هنا بوضوح بين ما تعنيه كلمة "الإسلام الألماني" في الفقرة السابقة، وبين ما شاع تحت هذا العنوان أو ما يشابهه كالإسلام الأمريكي والإسلام الغربي، فليس المطروح هنا هو سعي جهات "غير إسلامية" لإبراز صورة معيّنة من الإسلام والتعامل معها والحرب على سواها، إنما المقصود أنّ المسلمين في ألمانيا أنفسهم، انطلاقا من معطيات موضوعية قائمة يحملون تصوّرات إسلامية ويمارسون الإسلام بفهم وسلوك تطبيقي معين، يختلفون به عمّن وفد من بلد إسلامي حاملا معه رصيدا آخر من التصورات والمعرفة والسلوك، وفي كلّ من الصيغتين ما يمكن اعتباره سلبيات أو إيجابيات على حسب معايير تقويمها.

ويظهر ما يعنيه ذلك على الصعيد العملي في التعامل مع السلطات مثلا، عندما يدور الحديث حول مطالب معينة، كتدريس الإسلام في المدارس الألمانية، إذ كثيرا ما تقع هذه المطالب ضحية التمييع عبر السؤال عمّن يتحدّث باسم المسلمين، وكيف يجري التعامل معهم وهم في الأصل من بلدان متعددة، وهنا لا بدّ من إبراز "الهوية الألمانية للمسلمين في ألمانيا" وبالتالي التعامل مع المسلمين كفئة من المجتمع الألماني، أو على حدّ تعبير رئيس المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا (سابقا)، دكتور نديم إلياس في "ندوة سياسية" مع بعض المسؤولين من المجلس النيابي[٤١]:

"من يمكنه ومن يُرخَّص له أن يتفاوض مع الدولة هنا، ليس هذا للمجلس الأعلى للمسلمين وحده، ولا لمجلس الإسلام في ألمانيا فقط، ولكن ليس هذا أيضا لبعثة ديبلوماسية أجنبية ولا لروابط على أساس قومي، فالقضية ليست قضية تركية أو عربية، وليست قضية ما يطبق في تركيا أو مصر أو السعودية، إنّما يدور الحديث عن الإسلام هنا في ألمانيا. الدولة يجب أن تتعامل مع مواطنيها على أنهم لا يحتاجون إلى أوصياء عليهم".

على أنّه لا يمكن تبسيط الحديث عن العلاقة بين الهوية الألمانية والانتماء الإسلامي، إذ كثيرا ما تكون هدف الخلافات القائمة على تباين التصوّرات الإسلامية نفسها، أو الصادرة عن المواقع الآنية لأطراف الخلاف، ومن ذلك ما يمكن أن يصل إلى مستوى أزمات فردية، عند النظر مثلا في وجود أفراد مسلمين مجنّدين في الجيش الألماني، وما يطرحه ذلك من مشكلات عندما يطلب من بعضهم المشاركة في قوات ألمانية بمهمّات عسكرية، أطلسية أو دولية، كما كان في البلقان، بل في نطاق ما بدأته أمريكا تحت عنوان "الحرب على الإرهاب". المشكلة قائمة في الوقت الحاضر، ولكنّها محدودة عدديا، فعدد المجنّدين المسلمين في الجيش الألماني عام ٢٠٠٠ م كان في حدود ١١٠٠ مسلم (عدا العمّال المدنيين في الجيش، وعدا مَن يقوم بما يُسمى الخدمات المدنية كبديل عن الخدمة الإلزامية العسكرية) وكان عدد من وجد منهم في القوات الألمانية في البلقان ٢٠ مجندا، ولم تقع مشكلة ما لهذا السبب حسب المصادر الرسمية[٤٢]. ولكنّ المشكلة يمكن أن تظهر في السنوات القادمة، التي يُتوقع أن يرتفع فيها عدد المجنّدين المسلمين، وفق ارتفاع نسب المواليد المسلمين في ألمانيا في الثمانينات الميلادية، هذا علاوة على احتمال تفاقم المشكلة بعد إسقاط الموانع "النفسانية والتاريخية" التي كانت تمنع ألمانيا من المشاركة في مهامّ عسكرية دولية، بينما لم يعد من المستبعد على ضوء التطورات السياسية والعسكرية الدولية الجارية، أن تكون البلدان الإسلامية هي المسرح الرئيسي للتحركات العسكرية الغربية، الأطلسية أو الدولية، في المستقبل المنظور.

والواقع أنّ بعض المواقف من الجهات الرسمية، ومن الجهات الإسلامية على السواء، يمكن أن تزيد من حدّة المشكلة ما بين الانتماء الإسلامي والهوية الألمانية، وهذا ما يُلاحظ في التعامل مع التفجيرات في نيويورك وواشنطون عام ٢٠٠١م والتداعيات المترتبة عليها، وكان من أبرزها في ألمانيا سلوك الحكومة طريق التقنين الذي يضع المسلمين، لا سيّما جيل الشبيبة في "قفص الشبهة" وليس في "موضع الشبهة" فقط. ورغم المساعي المتجدّدة لتبديد تأثير ذلك من خلال الحوار في الدرجة الأولى، إلا أن انطلاق بعض الجهات الإسلامية من منطلق "الخوف من الشبهة" والعمل لدرئها، يساهم بصورة غير مباشرة في تعزيزها، لا سيّما عندما يبلغ الحذر من اتخاذ مواقف حاسمة تجاه الأحداث الجارية –وهو ما بدأ من قبل على صعيد الانتفاضة الفلسطينية- درجة يمكن أن تثير التساؤل في المجتمع الألماني عمّا قد يكمن وراءها أكثر ممّا تثير الاطمئنان، هذا فضلا عن تأثيرها السلبي على جيل الشبيبة من المسلمين، باعتبار التردّد عن اتخاذ موقف حاسم يتناقض تناقضا مباشرا مع ما نشأ الشبيبة عليه في "مجتمعهم" الألماني على صعيد حرية الكلمة والموقف وحرية التعبير، وواجب العمل على نشر التوعية السياسية وليس تجنّبها.

ويبدو من خلال مراقبة ردود الأفعال على المستوى الإسلامي في الربع الأخير من عام ٢٠٠١م، ما يمكن أن ينشأ عن هذا التناقض من مشكلات، كلما تجدّد النقاش بشأن تحديد موقف من الأحداث ذات العلاقة ببلد إسلامي أو قضية من القضايا الإسلامية، فبدلا من تعزيز "التكامل الطبيعي" هنا ما بين الانتماء الإسلامي والهوية الألمانية، بصورة يمكن أن تخدم مستقبل الوجود الإسلامي في ألمانيا عموما، أصبح النقاش يدور في أوساط المسلمين الوافدين، ومن خلالهم في أوساط الشبيبة، انطلاقا من تناقض موهوم أو مصطنع، بين هذا وذاك، وهو تناقض لا تزيله مواقف ما تعطي الأولوية للهوية الألمانية على الانتماء الإسلامي، أو العكس.

جيل الشبيبة المسلمين في ألمانيا

تشير النقطة السابقة إلى عنصر من أهمّ العناصر التي يمكن أن تترك تأثيرها على مستقبل الوجود الإسلامي في ألمانيا، وهي أن مختلف المواضيع المطروحة، بدءا بالنشاطات المعروفة للعمل الإسلامي، وانتهاء باكتساب مواقع للمسلمين في مختلف ميادين الحياة السياسية وغير السياسية بألمانيا، ستكون من مسؤوليات جيل جديد، لا يمثل الوافدون منه إلا نسبة محدودة للغاية، فمعظم أفراده من المواليد على الأرض الألمانية، سواء من أسر الوافدين، أو ذوي الأصل الألماني، فضلا عن ارتفاع نسبة الشبيبة في نطاق من يعتنقون الإسلام في الوقت الحاضر، وبنسبة متزايدة بالمقارنة مع العقود الماضية.

ومن المعلومات المتداولة عن المسلمين في ألمانيا في الوقت الحاضر، أنّ أكثر من نصفهم هم من مواليد ألمانيا نفسها، ومضى على ثلثي "الوافدين" منهم أكثر من عشرة أعوام، وعلى الثلث أكثر من عشرين عاما، كما أنّ حملة اكتساب الجنسية الألمانية في صفوفهم في تزايد مستمرّ، أي أنّ أكثر من نصف المقيمين عموما هم "جيل المستقبل"، والمقصود مَن تتراوح أعمارهم بين خمسة عشر وخمسة وعشرين عاما.

من المعطيات الرئيسية على صعيد هذا الجيل:

١- نسبة عالية من جيل الشبيبة المسلمة في ألمانيا، الأكبر سنا بصورة خاصة، تفتقد المؤهّلات الدراسيّة والمهنية الكافية، وسيّان ما هي الأسباب، فإلى أواسط التسعينات الميلادية كان أقلّ من ثلث أطفال المسلمين فقط يصل إلى مرحلة الدراسة الجامعية، وبقيت نسبة العاطلين عن العمل على الدوام أكثر من ضعف وسطي نسبة البطالة في فترات الركود والازدهار الاقتصادية على السواء، وغالبا ما كان عدم توافر مؤهّلات مهنية من أسباب البطالة، أو على الأقلّ من أسباب ارتفاع نسبتها بالمقارنة مع العمال الآخرين في ألمانيا.

٢- افتقد جيل الشبيبة معظم المنشآت الثقافية والاجتماعية والرياضية وغيرها في مرحلة الطفولة والنشأة الأولى، فقد كانت القاعدة الأوسع انتشارا بين المسلمين، لا سيما الغالبية التركية منهم، هي عدم إرسال الأطفال إلى هذه المنشآت الألمانية التي لا تراعي جوانب أساسية في حياة الطفل المسلم، ومن جهة أخرى فقد غلب على جيل الوافدين الأول التفكير بأنّ الإقامة في ألمانيا إقامة مؤقتة فكان آخر ما يجري التفكير به على مستوى المنظمات الإسلامية نفسها، هو إيجاد المنشآت الإسلامية الضرورية للجيل التالي، إلى أن فرضت الحاجة العملية نفسها على العاملين في المنظمات الإسلامية، وبات التعويض عن النقص عسيرا لعدم توافر الإمكانات المادية من جهة، ولأنّ النموّ العددي لجيل الناشئة والشبيبة كان أسرع من سائر ما يمكن إضافته من منشآت أولية من جهة أخرى.

٣- ترتفع نسبة مشاركة الشبيبة من المسلمين في المنشآت الثقافية والرياضية الألمانية تدريجيا في الآونة الأخيرة، وبالمقابل ترتفع نسبة الاطلاع على احتياجات المسلمين ومراعاتها تدريجيا في تلك المنشآت أيضا، وفق ما تذكره المصادر الرسمية الألمانية(٤٣).

ويلاحظ في كثير من الكتابات الصحفية باللغة العربية حول الوجود الإسلامي في الغرب عموما، وبما يشمل ألمانيا، أنّها تعتمد على أحكام مسبقة وتصورات عامة، قد يكون كثير منها صحيحا في مرحلة معينة وفي نطاق بلد معين، ولكن يفتقر إلى المتابعة الدقيقة للمتغيّرات بصورة مباشرة، لا سيّما وأن هذه المتغيّرات كانت سريعة وواسعة النطاق خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الميلادي العشرين، ويبدو أنّ هذه الظاهرة تسرّبت حتى إلى الدراسات والبحوث (العلمية المنهجية) التي من المفروض أن يعتمد الصحفيون عليها، ولا يمكن (تعميم) ذلك إلا في حدود اطّلاع كاتب هذه السطور على ما صدر ونشر على هذا الصعيد في المنطقة العربية، ولكن تبقى الإشارة ضرورية في هذا الموضع بالذات، لتأكيد الحاجة الماسة إلى دراسات جادّة ومنهجية، لا سيّما وأنّ حصيلة تلك الدراسات والكتابات، تحظى بمكانة متقدمة أحيانا في إطار مؤتمرات ومتابعات (كبرى) لمواجهة مشكلات المسلمين في الغرب، فتبقى الحصيلة خارج نطاق التأثير الفعلي على أرض الواقع، بينما تزداد الحاجة إلى دراسات ميدانية وموضوعية ومتجدّدة حول جيل الشبيبة على وجه التخصيص، فمستقبل الوجود الإسلامي في الغرب مرتبط بهذا الجيل إلى حد كبير(٤٤).

ولكن قد يكون العنصر الحاسم في الدور المناط بجيل المستقبل مرتبطا بنوعية علاقته بمن سبقه على طريق تثبيت دعائم الوجود الإسلامي في الغرب على أسس قويمة، ومع كل ما يمكن تأكيده من أنّ المهمّة التي قامت بها نسبة قليلة من المسلمين الوافدين، لإيجاد تلك الأسس ورعايتها، كانت مهمّة ضخمة في ظروف شديدة الوطأة

والصـــعوبة، وســـاهمت إســـهاما كبيرا في انتشـــار الصـــحوة الإســـلامية في البلدان الغربية ومنها ألمانيا، فمن الضـــروري أيضـــا التأكيد أنّ كثيرا من الأخطاء الذاتية ووليدة الظروف الخارجية، بات معروفا في هذه الأثناء، ولا ينبغي تكرار الوقوع بمثله من جانب الجيل الجديد، الذي سيواجه مشكلات من نوع آخر، بدأت معالم بعضها بالظهور في حملة "التشدّد" الرسمية على صعيد القوانين الاستثنائية الجديدة بذريعة "مكافحة الإرهاب".

ويتمتّع جيل الشبيبة من المسلمين في ألمانيا بميزات خاصة –تسري في الغرب عموما- وفي مقدمتها:

١- إتقان اللغة الألمانية، كأهلها إذا كان من الجيل الثاني والثالث للوافدين، أو باعتبارها لغته الأم.

٢- القدرة على التأثير في المجتمع الألماني بالأســـاليب المألوفة فيه، نتيجة النشـــأة الأولى فيه والاحتكاك اليومي بأهله.

٣- طاقة الشباب المعروفة والتي يمكن أن تحقّق الكثير إذا وجدت التوجيه السليم.

٤- إتقانه للوسائل التقنية الحديثة وإمكانات توظيفها لتحقيق الأهداف التي يضعها لنفسه، وقد باتت أشدّ أهمية في ميادين التواصل والحوار.

٥- اطلاعه على ألوان المعرفة التاريخية والثقافية وغيرها، بقدر كافٍ للتفاعل الســـليم معها، وهو ما لم يكن متوافرا لأجيال الوافدين من قبل.

٦- لا يحمل الشـباب المسـلم من الألمان ومواليد ألمانيا معه الأعباء التي حملها كثير من الوافدين، سـواء بسـبب انتماءاتهم الإسلامية أو العلمانية من قبل، أو بسبب الأحداث السياسية والاقتصادية في بلدانهم الأصلية.

وبالمقابل يواجه جيل الشـبيبة كثيرا من الصـعوبات والعراقيل في وجه حمله المهامّ الجسـيمة المطلوبة لترسـيخ الوجود الإسلامي في ألمانيا على أسس قويمة، ومن ذلك:

١- انخفاض نسبة المعرفة بالعلوم الإسلامية الأساسية فضلا عن التفصيلية، وعدم توافر ما يكفي من المراجع والمصادر لتعويض النقص باللغة الألمانية، وإن بدأت "المواقع الشبكية الإسلامية" تعوّض شيئا من ذلك.

٢- افتقاد الهياكل التنظيمية الفعالة من منطلق الانتماء الإسلامي، بسبب التقصير في إيجادها في الوقت المناسب، وعدم نضوج ما نشأ منها في هذه الأثناء.

٣- وقوع كثير من الشـــبيبة الناشـــطين، بما في ذلك التنظيمات الأولى التي أنشـــؤوها، تحت تأثير توجيه الجيل الأسـبق في العمل الإســلامي، ممّا يحقّق بعض الفوائد، ولكن يمكن أن يسـبب بالمقابل أضـرارا أكبر لاختلاف المنطلقات الأساسية وتعدّد الاتّجاهات القائمة حتى الآن في إطار التنظيمات الإسلامية.

٤- تعرّض جيل الشـبيبة أكثر من سـواه لمغريات المجتمع الغربي لا سـيما في الجوانب الأخلاقية والاجتماعية، دون أن يتوافر إسلاميا ما يكفي من أسباب الرعاية عبر منشآت اجتماعية وثقافية فاعلة، أو عبر إمكانات الزواج المبكر وما يتطلّبه من قدرات مادية.

٥- افتقاد الطاقات المالية الذاتية، وعدم الحصـول على دعم مالي يكفي للتحرّك "المستقل" عن تأثير الجهات التي يمكن أن تقدّم الدعم، سواء كانت جهات إسلامية، أو جهات ألمانية وفق قوانين الدعم المعروفة للنشاطات الثقافية والاجتماعية في البلاد.

٦- تركيز كثير من الجهات الألمانية، بدءاً بالكنيسة، مرورا بالجهات الرسمية، وانتهاء بأوساط "العلمانيين الأصوليين" في المؤسسات الفكرية والثقافية والإعلامية، جهودها الكبرى باتجاه جيل الشبيبة والناشئة من المسلمين، باعتبار الدور الذي يمكن أن يكون لهم في المجتمع الألماني في المستقبل[٤٥].

مؤشرات مستقبلية

لا يكفي إطار الحديث عن مؤشرات مستقبلية الاكتفاء بسرد خواطر، كالتي تتضمنها السطور التالية، فمن الضروري أن تستند التوقّعات إلى مزيد من البحوث المنهجية والدراسات الميدانية الوافية، وهو ما يتجاوز الإطار الموضوع لهذا البحث.

إنّ التعامل الفعّال والهادف مع مستقبل المسلمين في الغرب عموما، يتطلب وجود "مركز دراسات" أو أكثر للقيام على جمع المعلومات الموثوقة، ودراسة الإمكانات المتوافرة، وطرح سبل الاستفادة منها وتنميتها، ووضع المخطّطات العملية القابلة للتطبيق، ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها على أرض الواقع، على ألاّ يرتبط جميع ذلك بمهمة وقتية، بل ينطلق من البداية بهدف أن يكون عملا دائما متجددا، يواكب المتغيّرات السريعة على مختلف الأصعدة، وقد أصبح لها تأثير مباشر على وجود الإسلام والمسلمين في كل مكان، بما في ذلك في البلدان الغربية، وهي متغيرات لا تقتصر على "الأحداث السياسية" بل تشمل التطورات في مختلف ميادين الحياة البشرية.

١- لم يعد المسلمون في ألمانيا "جالية" من الوافدين لفترة زمنية ما، يرحل قسم منهم بعدها ويبقى آخر، ولا عادت الغالبية منهم من "الضيوف الأجانب"، بل هم فئة من المجتمع الألماني، إنّما لا يصح أيضا التعامل مع هذه الفئة بمنظور "أقلية"، فهذا ما يفرض صيغة "صراع" بالمفهوم الغربي، إذ للأقليات حقوق، ولكن لا ينال "أحدٌ" حقوقه دون أن "يعمل لتحصيلها" فاعتبار المسلمين "أقلية" يضعهم من البداية في صراع "خاسر" غالبا في مواجهة "الغالبية". إنّ واقع المسلمين في ألمانيا هو أنّهم عدّة فئات تتضاءل بينها فئة الوافدين وترتفع نسبة أولادهم وأحفادهم من مواليد ألمانيا وكذلك نسبة معتنقي الإسلام من أهل البلاد الأصليين. وهذا بالذات ما يتطلّب تعديل النظرة إلى قضيتهم بصورة جذرية، فهي لم تعد قضية حقوق أجانب بإقامات مؤقتة وفي ظروف معقّدة، بل هي قضية فريق من أهل البلاد الأصليين، يتمتّعون من الناحية النظرية بحقوق لا تختلف –نظريا- من حيث الأصل عن حقوق الفئات الأخرى من الغالبية النصرانية، ناهيك عن القلّة اليهودية.

٢- إذا كانت حقوق الأجانب تتعرّض من ناحية التشريعات القانونية والتعامل السياسي إلى الخطر نسبيا، فليس مجهولا أنّ حقوق المسلمين بالذات منتقصة حتى الآن، وقد تتعرّض لمزيد من الأخطار التي بدأت تظهر للعيان مع ما يسمّى حملة مكافحة الإرهاب". ولكن في الحالتين لم يعد "جوهر العداء" للإسلام والمسلمين يستند إلى "غالبية السكان"، ولم يعد مصدره الأول هو "دور الاستشراق" التقليدية، إنما بات يقوم على مصادر ودوافع من صنع العولمة، بما يجمع خليطا من الأغراض السياسية والاقتصادية، والأغراض الثقافية الفكرية ذات الجذور الإلحادية والعلمانية. ويسيطر اتجاه "الأصولية العلمانية" من مواليد حقبة "ثورة الطلبة" في الغرب، على مواقع صناعة القرار حاليا، في الميادين التوجيهية، بدءا بالإعلام، مرورا بالمراكز الفنية والأدبية، وانتهاء بمعاهد الدراسات على أعلى المستويات السياسية والاقتصادية والفكرية، إنّما بدأت نسبة أصحاب هذا الاتجاه وأنصاره

تتراجع بصورة ملحوظة، في المجتمع الألماني، والغربي عامة، بينما تضاعفت حملات العداء والحصار من جانبه ضدّ الأديان عموما والإسلام على وجه التخصيص، لأسباب عديدة، منها مثلا انهيار الشيوعية في الشرق، ومنها لعبة المصالح الدولية المقترنة في الوقت الحاضر بظاهرة العولمة، وما تعنيه من مساعي القوى المسيطرة ماليا لترسيخ سيطرتها عالميا، وهو ما لا يمكن أن يتمّ عبر الوسائل المالية المحضة، بل يعتمد اعتمادا أساسيا على إزالة "الحواجز المانعة" من عقيدة وفكر وقيم وخصوصيات ثقافية وحضارية في مختلف أنحاء العالم، إلى جانب إزالة "الحواجز الجمركية " الاقتصادية والتجارية.

٣- إذا كانت ظاهرة العولمة قد أسقطت كثيرا من الحواجز والعوائق، وكان لها نتائجها السلبية والإيجابية على مختلف المستويات العالمية، فإنّ من الخطورة بمكان الحفاظ على المنطلقات التي قام عليها وجود المسلمين في ألمانيا كما كانت عليه في العقود الماضية، فكما أنّ القوى الفاعلة في ألمانيا باتت مرتبطة ارتباطا مباشرا بآليات صناعة القرار وتنفيذه على المستوى العالمي، كما هو الحال مثلا مع التنظيمات النقابية، وروابط أصحاب العمل، والمراكز الثقافية والفكرية، والمعاهد والجامعات العلمية، وكما هو الحال أيضا مع القوى الدينية في ألمانيا، كالكنائس والمجلس المركزي لليهود، كذلك ينبغي أن يكون "التحرك" بالنسبة إلى "المسلمين" ومستقبل الوجود الإسلامي في ألمانيا قائما على نظرة شمولية تتجاوز ما لا يزال قائما من "قيود" ذاتية أو حدود خارجية، وتربط الوجود الإسلامي في ألمانيا، به على المستوى الغربي وعالميا.

٤- يرتبط بذلك ارتباطا وثيقا أنّه يتوافر للمسلمين في الغرب في المرحلة المقبلة ما لم يتوافر للجيل السابق من إمكانات واسعة النطاق في إطار ثورة الاتصالات التقنية، التي يمكن بتوظيفها على الوجه الأمثل، للتخفيف من تأثير ما نشأ من هوّة خطيرة تفصل ما بين سلّم التقدّم في العالم الصناعي ومنحدر التخلف في العالم "الثالث"، فاستخدام هذه التقنيات -لا سيما بالنسبة إلى المسلمين في الغرب- لا يتطلّب بذل ما تحتاج إليه ميادين الإنتاج المختلفة عادة، من إعداد الاختصاصات التقنية والعلمية، وإنشاء "البنية التحتية"، وتأمين معاهد البحوث والتطوير، وإنفاق الاستثمارات الكبيرة، وغير ذلك ممّا يجري تعداده غالبا لتعليل عدم اللحاق بركب التقدم. إنّ الوسائل الحديثة للاتصال "تختزل" هذه الهوّة وتعطي المسلمين بذلك فرصة "تاريخية" نادرة للتحرّك السريع واللحاق بركب البشرية كما ينبغي.

٥- ومن المؤكّد أنّ المسلمين في ألمانيا كالمسلمين في الغرب عموما، سيواجهون على المدى القريب، فترة شديدة الحرج وبالغة الدقة، ولكنّها ليست بالغة الخطورة كما يجري تصويرها منذ تفجيرات نيويورك وواشنطون، ويمكن تحديد ملامحها على ضوء ثلاثة عناصر "متوازية":

- أوّلها ما بقي في المجتمع الألماني من جذور عنصرية خاصة به إلى جانب "خاصية العنصرية" التي تتصف بها الحضارة المادية الحديثة أصلا.

- والعنصر الثاني ما حركتّه هيمنة "الزعامة الانفرادية الأمريكية" غربيا من آلية توجيه الاتهامات دون أدلّة، ونشر الشبهات بلا حساب، وتقنين وسائل "الحصار" حول الصحوة الإسلامية، الحركية والفكرية والشعبية، في الغرب على وجه التخصيص وعالميا، تحت عنوان "مكافحة الإرهاب".

- والعنصـــر الثالث يتمثل في تنامي الاســـتعداد لحوار ديني-ثقافي على مختلف مســـتويات المجتمع الألماني – والغربي عموما- ممّا لم يعد يقتصر على الشعور بالحاجة إلى تحقيق ما يسمّى "الأمن الاجتماعي" على مستوى الســكان عموما، بل بدأت الرغبة في الحوار تزداد بصــورة ملحوظة نتيجة القلق المتزايد من أبعاد موجة العداء التي أطلقتها آلية الزعامة الانفرادية الأمريكية في نطاق حلف شمال الأطلسي خاصة، ضدّ الإسلام والمسلمين.

٦- وإذا كانت هذه الفترة محرجة للمسلمين بسبب الضـغوط المتزايدة المتوقعة، فإنّها بالغة الدقّة أيضـا من حيث أنها توجد فرصـــة تاريخية لتلبية الرغبة الشـعبية للتعرف على الإسـلام، ممّا لا يعني أداء "واجب الدعوة" على وجه التخصيص، بل يعني في الوقت نفسه، تحقيق المصـالح الذاتية للمسلمين في المجتمع الألماني، وبما يتوافق مع عنصـــري الهوية الألمانية والانتماء الإســـلامي في وقت واحد. وإلى وقت قريب كان الاهتمام "الرســـمي" بالوجود الإسلامي في ألمانيا، متركّزا على أمرين، محاولة دمج المسلمين في المجتمع بصورة أقرب إلى ذوبانهم منها إلى "التفاعل" مع المجتمع و"تعايش ديني-ثقافي" مع الآخرين فيه، والأمر الثاني الجانب الأمني من خلال التقرير الســـنوي للمخابرات الألمانية، والذي لم ينقطع من التحذير من وجود روابط إســـلامية معنية (ميلي جوروش في المقدمّة منها) موضـــع اتّهام بتشـكيل خطر على "النظام الديمقراطي" بألمانيا، والقول إن أعضـــاء المنظمات الإسـلامية المتطرفة –وفق التعريف الغربي للكلمة- يناهز ٢٧ ألفا من أصل أكثر من 3 ملايين مسلم، وتضاعف الحديث عن ذلك بعد الانتفاضة الفلسطينية ثم تفجيرات نيويورك وواشنطون.

٧- إلى جانب ذلك بدأ يتزايد الاهتمام بالوجود الإسلامي وإمكانية أن يؤثر على صناعة القرار السياسي، وبدأت الأوســـاط اليهودية تعبّر عن "مخاوفها" من ذلك ممّا لا يقتصـــر على ألمانيا فقط[٤٦]، بينما لم تنقطع الأوســـاط الكنســـية عن الاهتمام بهذا الجانب، وهو ما ظهر بوضوح قبيل انتخابات عام ١٩٩٨م النيابية[٤٧]. كما أجريت عشية تلك الانتخابات دراسة استطلاعية عن الاتجاهات السياسية-الحزبية العامة للناخبين المسلمين، وبيّنت أنهم أقرب إلى الأحزاب اليسارية منهم إلى اليمينية[٤٨] ممّا ارتبط في حينه بعدد من المواقف الحزبية المتعلقة بالهجرة بصورة خاصّة، وخصّصت النشرة الحكومية من عام ٢٠٠٠م جزءا لا بأس به للمعلومات المتوافرة للدولة عن وجود المسلمين في الأحزاب، والمواقف السياسية لبعض الروابط والاتحادات الإسلامية.

٨- وعلى وجه التعميم لم تعد تصمد مقولة "يجب أن يتحدّث المسلمون من خلال هيئة واحدة تمثلهم "، وإلى وقت قريب على الأقل، ساد في المجتمع ولدى المسؤولين، أنّ المقصود بكلمة "الدين" كما هي واردة في النصوص الدستورية والقانونية، هو ما يشمل الكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية، وتنظيم "المجلس المركزي لليهود" في ألمانيا، بينما يُطلق على كل ما عدا ذلك وصف "ديانات أخرى"، وكما كان يقال إنّ العنصر الرئيسي الذي يحول دون الوصول إلى صيغة مناسبة للاعتراف بالمسلمين كفئة دينية، هو غياب المطالبة بتشكيل جهة تنظيمية تمثل سائر المسلمين، وتتحدّث باسمهم، بل يراد أن يشمل ذلك فئات أخرى، مثل القاديانيين والعلويين، وهو أمر لا يمكن تحقيقه على أرض الواقع، وقد ظهر تأثير اضـــمحلال مفعول تلك المقولة واقعيا، ومن ذلك تكثيف الاتصـالات الكنسية والسياسية مع المسلمين. إنّ إمكانات التأثير الإسـلامي على الأحزاب ومن خلالها على

الخارطة السياسية والحزبية في ألمانيا، أمر بالغ الأهمية ولم يعد من الأحلام المستقبلية، بل واقعا قائما وقابلا للتطوير.

٩- ويقترن تصعيد الحملات الأصولية العلمانية المتجدّدة مع الحملة التي أطلقت تحت عنوان مكافحة الإرهاب وتستهدف الإسلام نفسه عالميا، ويتناقض هذا وذاك مع ما يتردّد بصدد حوار ثقافي وتعايش حضارات، ولكنّ هذا بالذات ما أدّى بالمقابل إلى انفتاح جهات سياسية وكنسية في ألمانيا على ممثلي الحركات والجماعات الإسلامية، ولا يعني ذلك أنّ الضغوط قد ارتفعت، ولكن يبدو أن كثيرا من المسؤولين في هذه الجهات أدركوا أخطاء صيغ ماضية، ما بين العمل على " ذوبان المسلمين " في المجتمع الغربي، وبين التطرّف في التعامل معهم إلى درجة أقرب إلى التمييز العنصري والديني، فقد ظهرت "ردود الفعل" في واقع المجتمع الألماني على شكل مزيد من الإقبال على الإسلام على مستوى الشبيبة بصورة خاصة، فإذا اضمحلّت محاولات "إذابة الشخصية" المسلمة في المجتمع الغربي عموما، لصالح الدعوة إلى "التعدّد الثقافي"، فلا ينبغي إغفال أنّه مشروط بأمل "استيعاب" التوجّه الإسلامي المتنامي في المجتمع وضبطه.

١٠- بصورة عامة ينبغي النظر إلى مستقبل المسلمين في ألمانيا أو البلدان الغربية عموما باعتباره "قضية" تحتاج إلى التخطيط والجهود المنظمة كما تحتاج إلى الحكمة وبعد النظر، وليس "معركة" يجب خوضها في صيغة صراع مع الطرف الآخر، فالطرف الآخر هو المجتمع، الذي يريد المسلمون أن يحصلوا على حقوقهم المشروعة كجزء منه، ولا يمنع من ذلك وجود قوى علمانية أصولية مضادّة، بل يمنع منه أنّ المسلمين عموما، والجماعات التي يتحرّكون من خلالها على وجه التخصيص، لم يضعوا في الماضي هدف الحقوق السياسية والاجتماعية في مناهج عملهم، فلم يقطعوا على هذا الصعيد شوطا كبيرا، وبمقدار ما يمكن التعويض عن ذلك الآن، يمكن الاقتراب من تحقيق هذا الهدف. وليست هذه الحقوق "منحة" يعطيها المسؤولون في الدول الغربية، طوعا أو تحت الضغوط، ولكنّها –أي الحقوق– عبارة عن جزء من واقع التركيبة الاجتماعية في الغرب، تظهر للعيان بمقدار ما تمارس الفئات الإسلامية تلك الحقوق ممارسة متوازنة فعّالة. لا يوجد مثلا ما يمنع أن يكون للمسلمين في هذا البلد أو ذاك "حزب" من الأحزاب السياسية، ولكن ينبغي السؤال أوّلا إذا كان هذا الهدف مطلوبا، بمعنى هل يحقّق مصالح المسلمين وحقوقهم أم لا، ما هي ميزاته وما هي مساوئه، وهل هو الصورة الأفضل أم الأفضل أن تتعدّد مجالات التعبير عن الأهداف والمطالب المشروعة ووسائل تحصيلها، ثمّ إذا ساد الاقتناع بهذا الصدد، ما هو احتمال أن يكون مثل ذلك الحزب جامعا للمسلمين، أم سببا في تفرقتهم، ويمكن تعميم هذه التساؤلات وأمثالها على مختلف الأفكار الأخرى التي تطرح نفسها عن حقوق المسلمين ومستقبل وجودهم في ألمانيا، أو في الغرب عموما.

هوامش

المنطلقات التاريخية

(١) – المعلومات التاريخية عن ألمانيا منقولة مع الاختصار عن موسوعة "تاريخ العالم" الألمانية، إصدار آلفريد هويس وجولو مان، دار نشر أولشتاين، فرانكفورت/ الماين، ١٩٧٩م، وموسوعة "مايرس" الألمانية، والكتيب السنوي "حقائق عن ألمانيا" الذي تصدرة إدارة الصحافة والإعلام التابعة للحكومة الألمانية.

(٢) – عن التشكيك في الرواية الغربية انظر ص ١٣١-١٣٤ من كتاب " هارون الرشيد" للأستاذ شوقي أبو خليل، دار الفكر/ دمشق ١٩٧٧م. وعن الرواية الألمانية انظر ص ١٩٢ من فصل "آثار عربية تروي حقول الثقافة الألمانية" لزيجريد هونكه، من كتاب "العرب والألمان" بالألمانية:

Araber und Deutsche, Hsg. F.H.Kochwasser und H.G.Roemer, Erdmann Verlag, Tuebingen und Basel, 1974

(٣) – ص ١٣-١٤/ كتاب "ماذا يريد الإسلام في ألمانيا" بالألمانية:

Muhammad Salim Abdullah, "Was will der Islam in Deutschland?", Archiv des Islam, Guetersloher Verlag, 1993

(٤) – ص ١٣/ المصدر السابق

(٥) - ص ٩-١٥/ المصدر السابق

(٦) - آنا ماري شيمل، فصل "الأدب العربي في الآداب الرومانسية والكلاسيكية الألمانية"، من المصدر السابق "العرب والألمان"، ولمزيد من المعلومات عن إنجازات شيمل نفسها: كتاب " سيقهر الماء صم الحجر.. أنا ماري شِمّل وجائزة السلام" للدكتور نديم عطا الياس، إصدار الدار الإسلامية للإعلام، بون، ١٩٩٦م، في نسختين بالعربية والألمانية

(٧)- لمزيد من المعلومات عن جوته وعلاقته بالعربية والإسلام: كتاب (غوته العبقرية العالمية) لعدّة مؤلفين، الصادر باللغة العربية عن إذاعة صوت ألمانيا في كولونيا، ودار الجديد في بيروت، عام ١٩٩٩م، وفصل جوته والإسلام، عبد الحميد بن آخنحو، في المصدر السابق "العرب والألمان" بالألمانية، وفي الفترة نفسها بدأت الدراسات الاستشراقية الألمانية تنشط، ومن أشهر المستشرقين من تلك الفترة، ولمزيد من المعلومات: الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية، تأليف المستشرق الألماني رودي باريت، ترجمه إلى العربية د.علي ماهر، وأصدرته دار الكاتب العربي للطباعة والنشر في القاهرة عام ١٩٦٧م.

(٨) - من أشمل تلك المصادر كتاب "البلدان الإسلامية والأقليات المسلمة في العالم المعاصر، الصادر عن جامعة الإمام محمد بن سعود، بمناسبة المؤتمر الجغرافي الإسلامي الأول عام ١٩٧٩م في الرياض/ السعودية، تأليف د. محمد السيد غلاب، و د. حسن عبد القادر صالح، والأستاذ محمود شاكر، انظر ص ٧٥٥

(٩) – ص ١٣/ المصدر السابق "ماذا يريد الإسلام في ألمانيا" بالألمانية

(١٠) – كلمة "محمدي" -والمقصود "مسلم"- تأتي هنا في معرض الإدلاء بموقف سياسي يستهدف تأكيد علاقات ودية، فتكشف بذلك عمق تأثير الانحرافات والافتراءات فيما نشره تراث الكنيسة والاستشراق عن الإسلام، فالهدف من التسمية الدعم بالإيحاء للزعم الكاذب القائل إنّ المسلمين يؤلّهون محمدا، صلّى الله عليه وسلم، وقد بقي هذا "المصطلح" الذي انتشر في الكتب الكنسية والاستشراقية وتردّد على لسان القيصر الألماني في نهاية القرن التاسع عشر.. بقي منتشرا ومستخدما في ألمانيا حتى التسعينات الميلادية من نهاية القرن الميلادي العشرين؟

(١١) - ص ١٤/ المصدر السابق "ماذا يريد الإسلام في ألمانيا" بالألمانية

(١٢) - ص ١٥/ المصدر السابق

(١٣) - ص ١٤/ مقالة "من عهد صقر الدولة البروسية إلى صليب النازية المعقوف – الإسلام في ألمانيا بين ١٧٣٩ و١٩٤٥م، في مجلة "Dunia" الطلابية الجامعية/عدد الفصل الصيفي ١٩٩٩م، أما هيئة "ارشيف الإسلام" وبالألمانية: Archiv des Islam، فهي هيئة تشكلت منذ العشرينات الميلادية، وسيرد الحديث عنها لاحقا في إطار "التنظيمات الإسلامية".

(١٤) - ص ٣٠٩/ فصل "الرايخ الألماني وإنشاء سكة حديد بغداد"، فريدريش كوخفاسّر، في المصدر السابق "العرب والألمان" بالألمانية

(١٥) - ص ٥/ جواب الحكومة الألمانية الرسمي على أسئلة عدد من نواب، والمنشور بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٨م بعنوان "النشرة رقم ٤٥٣٠/١٤"، من نشرات الوثائق الرسمية في الدورة التشريعية الرابعة عشرة، ما بين انتخابات ١٩٩٨ و٢٠٠٢م، وتتبع لقلم محفوظات المجلس النيابي الألماني. وسيُذكر هذا المصدر لاحقا بعنوان "النشرة الحكومية".

(١٦) - بعض التفاصيل عن تلك المرحلة مذكورة في دراستين موجزتين للكاتب عن العمال المسلمين وعن الطلبة المسلمين في ألمانيا الاتحادية (الغربية فقط آنذاك)، نشرتا في العدد ١١ إيلول/ سبتمبر ١٩٧٤م والعدد ١٨ شباط/ فبراير ١٩٧٦م، من مجلة "الرائد" إصدار المركز الإسلامي في آخن واتحاد الطلبة المسلمين في أوروبا (آنذاك) والدار الإسلامية للإعلام في بون لاحقا.

<u>من وافدين إلى فئة من المجتمع</u>

(١٧) - من هؤلاء العلماء الأجلاء محمود شلتوت، ومحمد محمد الفحام، وعبد الحليم محمود، ومحمد الغزالي، ومحمد فريد وجدي، وغيرهم. كما أنّ التعامل القائم بين علماء المسلمين من السنة والشيعة، بما في ذلك مثلا أداء فريضة الحج ودخول الأماكن المقدسة، يدفع إلى رفض موجة حملات مغالية في التعصّب المذهبي في الوقت الحاضر –في أوروبا أيضا- والتي تركّز على تكفير الشيعة إجمالا، بما في ذلك أتباع المذهب الجعفري منهم. وفي الوقت نفسه لا يعني رفض التعصّب والتكفير والنزاعات تجاهلَ وجود اختلافات جوهرية بين السنة والشيعة، إنما نعتقد بأنّ الاشتغال بها في المرحلة التاريخية الراهنة يسبب ضررا كبيرا يلحق بالمسلمين ومصالحهم العليا.

(١٨) - حول مصطلح "الأقليات" وإشكالياته انظر: أ.د. نادية محمود مصطفى، "الفقه السياسي للأقليات المسلمة"، دراسة منشورة في موقع "إسلام أون لاين "الشبكي.

(١٩) - في النشرة الحكومية المذكورة.

(٢٠) - ص ١٦/ المصدر السابق "ماذا يريد الإسلام في ألمانيا" بالألمانية

(٢١) - ص ٦-٧/ المصدر السابق "النشرة الحكومية"

(٢٢) - إصدارة "المناخ" لعام ٢٠٠١م من الكتاب الإحصائي والمعلوماتي السنوي فيشر (Fischer Al Manach 2001) وص ٦/ المصدر السابق "النشرة الحكومية"

(٢٣) - لا ينقطع الحديث عن ذلك في وسائل الإعلام، وانظر على سبيل المثال مقالة "الكونجرس اليهودي العالمي يحذر من انقلاب ديمجرافي لصالح المسلمين في أوروبا" في العدد رقم ١٤٥٧ في ٦/٣٠ /٢٠٠١م من مجلة المجتمع/ الكويت.

(٢٤) - ص ٧/ المصدر السابق "النشرة الحكومية"

(٢٥) - في تعريف البهائيين بأنفسهم وبمعتقداتهم في موقعهم الرسمي باللغة الألمانية في الشبكة (www.bahai.de) يعتبرون أنّ الوحي الإلهي مستمرّ لم ينقطع، وأن صلة البهائية بالإسلام هي صلة دين جديد به، ولا تختلف عن صلة النصرانية كدين جديد باليهودية الموسوية من قبلها.

(٢٦) - المصدر السابق: الموقع الشبكي للبهائيين بألمانيا (www.bahai.de).

(٢٧) - انظر الموقع الشبكي التالي بالانجليزية عن المسجد المذكور:

http://www.berlin-hidden-places.com/sachindex_en/religioese/wilm_mosch_en.htm

(٢٨) - من دراسة لجامعة دويسبورج الألمانية، منشورة في الشبكة على العنوان التالي:

http://www.uni-duisburg.de/JUSO/EMRE/alevismu/diplom/4-4.htm

(٢٩) - تفصل في ذلك دراسة تقويمية غير منشورة، قُدّمت للقضاء، عن المنظمة وطبيعتها الدينية بمفهوم الدستور الألماني، من إعداد دكتور يونكر من معهد الشرق الحديث في برلين، بتاريخ ٤/١٩ /١٩٩٨م، وتوجد نسخة منها عند الكاتب.

(٣٠) - ص ٧-٨/ المصدر السابق "النشرة الحكومية".

(٣١) - انظر الفقرة الأخيرة من التمهيد لهذا البحث حول خلفية تخفيض أعداد المسلمين عموما في المصادر الغربية، ومثال على الكتب الإحصائية الألمانية المشار إليها، المصدر السالف الذكر، المناخ لعام ٢٠٠١م لدار نشر فيشر، مادة: تركيا.

(٣٢) - ص ١٧/ المصدر السابق "ماذا يريد الإسلام في ألمانيا" بالألمانية

(٣٣) - ص ١٥/ المصدر السابق

(٣٤) - للكاتب: "المسلمون في ألمانيا الاتحادية – العمال الأتراك" / مجلة الرائد ٨/ ١٩٧٤م/ في دراسة اعتمدت على أوائل ما صدر بالألمانية في الموضوع من دراسات، منها: (Schwarzbuch Auslaendische Arbeiter أو: الكتاب الأسود للعمال الأجانب) عام ١٩٧٢م عن دار نشر (Fischer) و(Sogenannte Gastarbeiter -ما يسمّى العمال الضيوف) عام ١٩٧٢م عن دار نشر (Jugenddienst Verlag)، و(Politische Oekonomie der Gastarbeiterfrage-الجانب الاقتصادي السياسي لمسألة العمال الضيوف) عام ١٩٧٣م عن دار نشر (Ro Ro Ro)، ومقالات صحفية في الأعداد ٢٧ و٣٦ و٥١ من عام ١٩٧٣م لمجلة (Der Spiegel) الأسبوعية.

(٣٥) - هذا أدنى ما يمكن قوله عن عدد من الكتابات المنشورة بالعربية في فترة السبعينات وحتى الثمانينات الميلادية، ومثالها ما ورد كمصادر ومراجع لأرقام ومعلومات مغلوطة اعتمدت عليها دراسة بعنوان "مشكلات الأتراك في جمهورية المانيا الاتجادية" للدكتور رجا حسين أبو السمن، في إطار المؤتمر العالمي السادس للندوة العالمية للشباب الإسلامي في ١٢-١٧/ جمادى الأولى ١٤٠٦هـ (١٩٨٦م)، والذي خُصّص لدراسة أوضاع الأقليات المسلمة في العالم.

(٣٦) - للكاتب: "المسلمون في ألمانيا الاتحادية – الطلبة المسلمون"/ مجلة الرائد ١٩٧٦/٢م/ في دراسة اعتمدت على مصادر رسمية وصحفية ألمانية.

<u>تفاعل الوجود الإسلامي في ألمانيا مع المجتمع</u>

(٣٧) - ص ١٥/ المصدر السابق "ماذا يريد الإسلام في ألمانيا" بالألمانية

(٣٨) - لبعض التفاصيل انظر للكاتب، الإسلام والمسلمون في ألمانيا: أرقام ونشاطات وتطورات، في مجلة الإصلاح الإماراتية، آذار/ مارس ١٩٩٦م

(٣٩) - ص ٨-١٢/ المصدر السابق "النشرة الحكومية".

(٤٠) - ص ١٣-١٤/ المصدر نفسه.

(٤١) – ص ٥٢-٥٣، الإسلام في ألمانيا، من منشورات كتلة اتحاد الحزبين المسيحيين في المجلس النيابي في برلين، صدر كمحضر لوقائع ندوة حوار كبرى أجرتها الكتلة يوم ٦/١٥ /١٩٩٩م وشارك فيها ممثلو عدد من المنظمات الإسلامية الرئيسية ومتخصّصون من معاهد تهتمّ بالشؤون الإسلامية بالإضافة إلى كبار المسؤولين من الحزبين والكتلة النيابية، وكانت نتائجها أساسا لمناقشة نيابية لاحقة، استدعت إصدار موقف حكومي شامل من الموضوع، وحصيلته موثّقة في المصدر المشار إليه آنفا باسم النشرة الحكومية.

(٤٢) - ص ١٣ وص ٩٢/ المصدر السابق "النشرة الحكومية".

(٤٣) – هذا ما يُستخلص من معالجة الموضوع معالجة مستفيضة (ص ٦١-٦٥) في إطار التقرير الحكومي المفصل عن الإسلام في ألمانيا، الوارد ذكره كمصدر سابق "النشرة الحكومية"، ومن دراسة قامت بها جامعة مدينة منستر الألمانية بالتعاون مع المجلس الإسلامي في ألمانيا الاتحادية، وتتوافر للكاتب نسخة من التقرير الختامي حولها من آذار/ مارس عام ١٩٩٩م

(٤٤) - الأمثلة على (المقالات الصحفية) ذات الطابع السطحي المتسرع، كثيرة بشكل ملحوظ، ويغلب على كثير منها طابع الإثارة، لا سيّما عندما يمسّ الموضوع قضايا من قبيل "الحجاب" أو "الاعتداءات العنصرية". ولكن توجد أمثلة عديدة على عنصر "التعميم والتسرّع" في إطار ما صدر من "دراسات وبحوث"، وهو ما ينبغي الحذر منه، لا سيّما وأنّ بعض ذلك التعميم يُعطى مكانة متقدمة أحيانا في إطار مؤتمرات ومتابعات (كبرى) لمواجهة مشكلات المسلمين في الغرب، فتبقى الحصيلة خارج نطاق التأثير الفعلي على أرض الواقع، ولتحديد المقصود هنا لا بد من التنويه ببعض الأمثلة، ومن أقدمها بعض (الدراسات) التي عُرضت على مؤتمر مخصص للأقليات المسلمة ونشرت في إطار (بحوث ومحاضرات المؤتمر العالمي السادس للندوة العالمية للشباب الإسلامي) الرياض/ السعودية من عام ١٤٠٦هـ (١٩٨٥م)، ومن أحدثها بعض ما عُرض من أوراق عمل تحت عنوان (مستقبل الأقليات المسلمة) في مؤتمر (مستقبل الإسلام) من تنظيم التجمع الإسلامي في أمريكا الشمالية عام ٢٠٠٠ م.

(٤٥) - لعلّ النصيب الأوفر من الدراسات التي تضعها الجهات الألمانية وترتبط بالمسلمين في ألمانيا هي تلك التي ترتبط بالأطفال والناشئة والشبيبة، وعلاوة على المؤسسات الكنسية القائمة على ذلك، تبرز جهود هيئة "أرشيف الإسلام" ومركز الدراسات الإسلامية-التركية"، واحتلت هذه القضايا مكانة رئيسية في الندوة المشار إليها لاتحاد الحزبين المسيحيين عام ١٩٩٩م، وفي التقرير الحكومي المنشور عن الإسلام والمسلمين في ألمانيا عام ٢٠٠٠م.

<u>مؤشرات مستقبلية</u>

(٤٦) – انظر "الكونجرس اليهودي العالمي يحذر من انقلاب ديمجرافي لصالح المسلمين في أوروبا" في مجلة المجتمع/ الكويت، العدد ١٤٥٧ في ٦/٣٠ /٢٠٠٠م.

(٤٧) – النشرات والبرامج الإعلامية الكنسية حافلة بالمواضيع والتقارير حول ذلك، وتضاعف هذا الاهتمام بعد طرح عدد من القضايا ذات العلاقة بالمسلمين في الانتخابات النيابية عام ١٩٩٨م، وظهرت خلال ذلك بعض الروابط الإسلامية التي بدأت تؤثر على الأحزاب ومواقفها محليا، ومن المقالات التي بينت الرصد الكنسي لوضع المسلمين بألمانيا، مقال بعنوان "المسلمون في ألمانيا والدستور الألماني"، في عدد آب / أغسطس ١٩٩٨م في المجلة الكنسية "هيردر".

(٤٨) – قامت على الدراسة الاستطلاعية "دار د. إنعام الله خان"، ونشرت نتائجها هيئة "أرشيف الإسلام"، في إيلول / سبتمبر عام ١٩٩٨م.